

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٧

الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيفينا

ألبانيا السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي

أيرلندا السيد مايزن

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة كومبا بامبو

غانا السيد أغيمان

كينيا السيد كيبوينو

المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربارا وودوارد

النرويج السيدة يول

الهند السيدة كمبوج

الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/692)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60251 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام

والأمن الدوليين (S/2022/692)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة فوزية كوفي، النائبة السابقة لرئيس البرلمان الأفغاني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/692، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة للسيد بوتزل.

السيد بوتزل (تكلم بالإنكليزية): أخشى أن صبر الكثيرين في المجتمع الدولي قد بدأ ينفد فيما يتعلق باستراتيجية التعامل مع سلطات طالبان في أفغانستان. لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في الأشهر القليلة الماضية، ولكنها كانت أقل مما ينبغي وأبطأ مما ينبغي وتطغى عليها السلبيات. وعلى وجه الخصوص، فإن الحظر المستمر على التعليم الثانوي للفتيات - الفريد من نوعه في العالم - والقيود المتزايدة المفروضة على حقوق المرأة مؤثران على أن حركة طالبان لا تبالي

بأكثر من ٥٠ في المائة من السكان ومستعدة للمخاطرة بالعزلة الدولية. بيد أن قادة طالبان يذكرون، في مناقشاتنا مع العديد من أعضاء سلطات الأمر الواقع على جميع المستويات، أن هذا القرار قد اتخذه ويحافظ عليه الأمير هيبه الله آخوندزاده، ويدافع عنه المتشددون من حوله ولكن يشكك فيه معظم الباقين من أعضاء الحركة الذين هم إما غير قادرين أو غير راغبين في تغيير ذلك المسار. إن عزل النساء والفتيات في المنزل لا يحرمهن من حقوقهن فحسب، بل إن أفغانستان ككل محرومة من الاستفادة من المساهمات الكبيرة التي تقدمها النساء والفتيات.

كما أن بعض إنجازات طالبان المزعومة والمعترف بها آخذة في التآكل. ففي الأشهر الماضية، حدثت زيادة مطردة في الحوادث الأمنية التي رصدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، سواء في الاشتباكات المسلحة أو أعمال الإجرام، فضلاً عن الهجمات الإرهابية المميتة البارزة. لقد تجاهلت طالبان تحذيراتها السابقة بشأن قدرات تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. ولكن في الأشهر القليلة الماضية وحدها، أثبت تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان أنه قادر على تنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات مقربة من طالبان، وهجمات ضد سفارات أجنبية، فضلاً عن إطلاق الصواريخ عبر الحدود الأفغانية لمهاجمة جيرانه، وكل ذلك مع الحفاظ على حملته الطائفية الطويلة الأمد ضد المسلمين الشيعة والأقليات العرقية. ويساورنا قلق خاص إزاء الهجوم الأخير على السفارة الروسية في كابل، الذي أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص، من بينهم دبلوماسي روسي. وبالإضافة إلى الهجمات التي نفّذها تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، أسفر عدد من الحوادث التي لم يعلن عن تبنيها عن مقتل وجرح أفغان يمارسون حياتهم اليومية، ولا سيما أثناء حضورهم أماكن العبادة. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا لجميع الضحايا وأفراد أسرهم.

وقد أجبر الوجود المبلغ عنه لزعيم القاعدة، الظواهري، في قلب كابل والضربة الموجهة ضده، فضلاً عن استمرار وجود جماعات إرهابية أخرى، على التشكيك في التزامات طالبان بمكافحة الإرهاب،

الشركاء في المجال الإنساني إلى ٦١٤ مليون دولار لدعم أولوية الاستعداد لفصل الشتاء بالإضافة إلى الحاجة إلى ١٥٤ مليون دولار لتخزين الإمدادات الأساسية مسبقاً قبل انقطاع المناطق بسبب الطقس.

لقد أخطنا علماً بإنشاء الولايات المتحدة الصندوق الأفغاني الذي سيودع نصف الاحتياطات الأفغانية البالغة ٧ مليارات دولار في حساب في سويسرا بغرض استخدامه للمساعدة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لأفغانستان. وأبلغنا بأنه ينبغي النظر إلى ذلك على أنه تدبير مؤقت إلى حين توفر المزيد من الثقة في قدرة المصرف المركزي الأفغاني على توفير ضمانات ضد غسل الأموال والتمويل المحتمل للجماعات الإرهابية.

بيد أن هذه التدابير الإنسانية والاقتصادية لن تفي بمتطلبات الشعب الأفغاني في الأجل الطويل. ولا يمكن للمساعدة الإنسانية وحدها أن تحل محل نظم تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه كما لا يمكنها أن تمنع حدوث انهيار اقتصادي. وما برحت البعثة تحت المانحين - بالإضافة إلى العمل الإنساني - على اتباع نهج تكميلي لتلبية احتياجات الناس بدعم بعض المشاريع الأساسية المتعلقة بتلبية الاحتياجات البشرية التي تعزز قدرة المجتمعات المحلية وتعالج المسائل الهيكلية الكامنة فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي والسعي إلى الحد من آثار تغير المناخ الشديدة بشكل خاص في أفغانستان.

ولكن لم يتحقق بعد توافق في الآراء بين المانحين بشأن تقديم مساعدة تقنية محدودة إلى الوزارات التنفيذية بحكم الأمر الواقع أو بشأن ما إذا كان ينبغي استكمال تشييد مشاريع صغيرة الحجم في مجال البيئة التحتية. ويرى الكثير من المانحين أنه لا ينبغي إعفاء طالبان من مسؤوليتها عن تلبية احتياجات السكان الذين تسيطر عليهم. ويشمل ذلك أن تكون ميزانية طالبان أكثر شفافية حتى يتمكن المانحون من إجراء تقييم الاحتياجات الحقيقية التي لا يمكن لسلطات الأمر الواقع تلبيتها.

في غضون ذلك يتعين على طالبان نفسها أنها إعلان التزامها بتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص على نحو يمنع الاعتماد على المساعدات وفرض الشروط على البلد. ولكن يقتضي هذا اتخاذ

مما زاد من تعميق فجوة الثقة مع المجتمع الدولي. ولا تزال هذه الأسئلة دون إجابة.

وتتواصل الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن القائمة بحكم الأمر الواقع وجماعات المعارضة المسلحة في مقاطعات بانشير وبغلان وكابيسا وتخابر وبدخشان. وهناك تقارير مثيرة للقلق، فضلاً عن أشرطة فيديو وصور، تشير إلى احتمال ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بانشير. لقد دعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سلطات الأمر الواقع إلى التحقيق في مزاعم القتل خارج نطاق القضاء في بنجشير وتشيا مع المعايير الدولية. وذكرت سلطات الأمر الواقع أنها ستجري تحقيقات جادة في هذه الادعاءات. ولكن لا يزال موقف هذه التحقيقات مجهولاً. وستواصل البعثة رصد هذا التقرير وغيره من التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالناية اللازمة.

ولا تزال الحالة الاقتصادية في أفغانستان تبعث على القلق الشديد. ففي حين تدعي طالبان زيادة الصادرات والحفاظ على قيمة العملة الأفغانية علاوة على تحقيق إيرادات كبيرة، فقد انهار نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات عام ٢٠٠٧ الأمر الذي أدى إلى خسارة ١٥ عاماً من النمو الاقتصادي. ولكن لا تزال التفاصيل الكامنة وراء ادعاءاتهم غامضة شأنها شأن الكثير من جوانب حوكمة طالبان. ويعود جزء من الانكماش الاقتصادي الدائم إلى مشاكل السيولة المتصلة بعزلة أفغانستان عن النظام المصرفي الدولي، حيث لا تزال السيولة تعتمد اعتماداً كبيراً على النقد الذي تواصل الأمم المتحدة جلبه لتمويل العمليات الإنسانية - وهو ما ينبغي لي التشديد عليه - لأنه يدعم تلبية احتياجات الشعب الأفغاني ولا يصل مباشرة إلى سلطات الأمر الواقع.

بيد أن هذا التمويل نفسه غير موثوق به. فحتى الآن لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ سوى ١,٩ مليار دولار من أصل ٤,٤ مليار دولار، أي ما يقل عن النصف. ونظراً لزيادة الاحتياجات وتدهور الأمن الغذائي تبعث هذه الفجوة التمويلية على القلق الشديد، لا سيما مع قرب حلول فصل الشتاء. فعلى المدى القريب يحتاج

- بمشاركة ممثلين عن طالبان لأول مرة إلى جانب الدول الأعضاء في المنطقة والمانحين التقليديين - محفلا للمشاركة وأتاح فرصة للمجتمع الدولي للإعراب عن موقفه الموحد إزاء توقعاته من سلطات الأمر الواقع. ولكن من المؤسف أن وفد طالبان لم يغتتم الفرصة لتلبية هذه التوقعات بصورة بناءة. بيد أننا نرى أن صيغة اجتماع طشقند مفيدة وينبغي استمرارها.

بدايةً، تعهدت سلطات الأمر الواقع بالتزامات فيما يتصل بكفالة أمن المساعدة الإنسانية واستقلالها. ولكن تأكلت هذه الالتزامات تدريجياً. كما تابعنا مع الشعور ببالغ القلق احتجاج وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمديرية العامة للاستخبارات التابعتين لسلطة الأمر الواقع ثلاث نساء يعملن لدى وكالات الأمم المتحدة في قندهار قبل ثلاثة أسابيع علاوة على الضغوط المتزايدة على موظفينا ومقار عملنا وكذلك الضغوط على موظفي الوكالات الأخرى. بشكل عام تواصل سلطات الأمر الواقع وضع عقبات عملياتية تجعل عمل الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني أكثر صعوبة، بل تتعارض في بعض الحالات مع المبادئ الإنسانية العالمية الراسخة.

وإذا لم تلج طالبان لاحتياجات جميع عناصر المجتمع الأفغاني وتتعاون بصورة بناءة في إطار فرصتها المحدودة جداً مع المجتمع الدولي، يظل قائماً ما سيحدث بعد ذلك. فمن بين السيناريوهات المرجحة أن نشهد المزيد من التشرد والعزلة والفقر والنزاع الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة جماعية محتملة مع تهيئة بيئة محلية مواتية للمنظمات الإرهابية فضلاً عن زيادة بؤس السكان الأفغان.

وهذا ما يحتم علينا الانخراط في التصدي له. ويتمثل الهدف في مشاركتنا في تعزيز الحوكمة في أفغانستان على نحو فعال لصالح الشعب الأفغاني في احترام تام لمعايير المجتمع الدولي. وفي حين لا يمكن التيقن من تحقيق النجاح، لا يزال استمرار التعاون الفعال أكثر الفرص واقعية لتحقيق هذه الأهداف.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس. وننتظر نحن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم

خطوات عملية لم تتخذ حتى الآن، بما في ذلك وضع إطار قانوني واضح واستثمارات عامة ووجود نظام مصرفي فعال فضلاً عن توفر خدمات موثوقة للطاقة والاتصالات وقوة عاملة مؤهلة تضم النساء. لقد التقيت قبل يومين بمجموعة من صاحبات المشاريع في كابول قررن البقاء في أفغانستان ومواصلة أنشطتهن التجارية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هؤلاء النساء وأن يوليهن الاهتمام اللازم.

كما لا يزال انعدام الشمول السياسي والافتقار إلى الشفافية في صنع القرار مستمرين حيث لا يشعر معظم الأفغان بأنهم ممثلين على أي مستوى من مستويات الحوكمة، كما لا توجد آليات متسقة للمواطنين تمكنهم من الإدلاء برأيهم إلى السلطات علاوة على قلة المؤشرات على رغبة طالبان في سماع أي منها. وتواصل البعثة - من خلال مكاتبها الميدانية - الجمع بين السلطات المحلية القائمة بحكم الأمر الواقع وممثلي المجتمعات المحلية الأفغانية بما في ذلك النساء، لتحسين مستوى المشاورات.

ففي تقريرها عن حقوق الإنسان الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٢ بينت البعثة حالة حقوق الإنسان في أفغانستان منذ تولي طالبان السلطة العام الماضي. فعلاوة على التقليل الكبير لحقوق النساء والفتيات فضلاً عن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان الدولية، تواصل البعثة تسجيل انتهاكات لإعلان العفو الذي أعلنته طالبان على نحو يستحق الثناء غير أنها نفذته بشكل غير متسق، حيث لا تزال وسائل الإعلام - التي كانت في السابق من أكثر وسائل الإعلام حيوية في المنطقة - تكافح ضد التهريب والقيود بينما لا يزال المجتمع المدني مهدداً، حيث ما يزال وجود وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة لسلطة الأمر الواقع طاغياً وأكثر ترويعاً في أوساط المجتمع الأفغاني.

ومنذ استيلائها على كابول، لم تعترف أي محافظة بإمارة طالبان المزعومة عليها. وفي الوقت نفسه، لم يتطلع المجتمع الدولي أيضاً إلى أن يشهد انهيار البلد، بل اعتمد جيران أفغانستان على وجه الخصوص نهجاً عملياً وسعوا إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وتحقيق الاستقرار في البلد. كما وفر مؤتمر طشقند المعقود في ٢٦ تموز/يوليه

للكيلوغرام الواحد من الأفيون الطازج في تموز/يوليه - أي أكثر من ضعف سعر الكيلوغرام قبل عام.

وفي الوقت نفسه، دمرت موجات الجفاف الشديدة المحاصيل الغذائية في وقت ينهار فيه الاقتصاد الأفغاني. ويعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، ويواجه ما يقرب من ١٩ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبالنسبة للكثيرين، قد تبدو الزراعة غير المشروعة البديل الوحيد للمجاعة. وفي الأشهر القليلة المقبلة، سنرى الكيفية التي سيتكشف بها حقا حظر المخدرات وعواقبه بينما يتخذ المزارعون في أفغانستان قرارات بشأن زراعة خشخاش الأفيون للحصاد الرئيسي المقبل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية قاسية. وفي الوقت نفسه، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يمكن لسلطات الأمر الواقع إنفاذ الحظر أو إذا كان سينفذ، بالنظر إلى الحقائق الاقتصادية والسياسية في أفغانستان ووجود ما لا يقل عن اثنتي عشرة جماعة مسلحة تتحدى حكم السلطات في ١٨ مقاطعة، على النحو الذي حددته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفي غياب سيادة القانون، يمكن للإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة أن يستفيدوا من المخدرات غير المشروعة وغيرها من أشكال الاتجار مثل الأسلحة النارية، في حين أن الظروف البائسة في البلد تقضي على الاتجار بالبشر واستغلالهم. ويجب أن نمنع هذه التهديدات من زعزعة استقرار المنطقة وخارجها عن طريق رصد الحالة وتحسين القدرات الإقليمية ومساعدة الناس. ويجري مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراساته الاستقصائية عن بعد لزراعة الأفيون في أفغانستان، وفي غضون أسبوع سننشر تقديرات لكمية الهيروين التي أنتجت من آخر محصول. كما أننا ننتبج بيانات المضبوطات في المنطقة من خلال منصتنا لرصد المخدرات، وسننتبج أيضا الاتجار بالبشر وتدفقات تهريب المهاجرين. وفي البلدان المجاورة لأفغانستان، نعمل على تعزيز قدرات مكاتب الاتصال الحدودية ووحدات مراقبة الموانئ ومراقبة الشحنات الجوية، فضلا عن دعم التدابير العملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وفي غضون ذلك،

المساعدة إلى أفغانستان إلى وصول ممثلتنا الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، إلى كابول. في غضون ذلك، يشرفني أن أنقل إلى مجلس الأمن تفهم البعثة للحالة في هذه اللحظة الحرجة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد بوتزيرل على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس مرة أخرى اليوم.

عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الحالة في أفغانستان في حزيران/يونيه ٢٠٢١ (انظر S/2021/601، المرفق الثاني)، بلغ إنتاج المخدرات غير المشروعة هناك مستوى قياسيا بلغ ٨٠٠ طن من خشخاش الأفيون، وسلطت الضوء على زيادة مثيرة للقلق في إنتاج الميثامفيتامين. وتظهر أرقام المضبوطات زيادة في الاتجار بكل من الهيروين والميثامفيتامين في جنوب آسيا وأفريقيا من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١. وزادت مضبوطات الهيروين في البحر في المحيط الهندي منذ عام ٢٠٢١. وقد أدت أحداث العام الماضي إلى حالة عدم اليقين أكثر من أي وقت مضى، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل المحتملة على الزراعة والإنتاج والاتجار في بلد لا يزال أكبر مُنتج للمواد الأفيونية في العالم. والعمل الدولي وحده هو الذي يمكن أن يتصدى لتلك التهديدات للسلم والأمن وأن يدعم الشعب الأفغاني.

(تكلمت بالإنكليزية)

في نيسان/أبريل من هذا العام، أعلنت سلطات الأمر الواقع التابعة للطالبان حظرا كاملا على زراعة وإنتاج جميع المخدرات، مع منح فترة سماح أعفت عمليا أحدث محصول رئيسي من خشخاش الأفيون، الذي قُطف في تموز/يوليه. وفي أعقاب الإعلان عن حظر المخدرات، ارتفع المتوسط الوطني لسعر الأفيون ارتفاعا حادا، ليصل إلى ١٩٠ دولارا للكيلوغرام الواحد من الأفيون الجاف و ١٢٧ دولارا

ورعب وانخداع لأن العالم لا يزال غير صريح بشأن الفصل العنصري الحالي القائم على نوع الجنس في ظل حكم طالبان، وهي جماعة ليس لها شرعية دولية أو وطنية. ويشعر شعب أفغانستان بخيبة أمل لأنه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، لم يتكلم قادة عالمنا عن ٤٠ مليون شخص يعانون في أفغانستان أو الفصل الجنساني الذي يرتكبه النظام ضد شعبه. ومع ذلك، ما زالوا يأملون في أن يتصرف مجلس الأمن، وهو الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن كفالة النظام والاستقرار العالميين وحماية حقوق وكرامة جميع البشر، بالنيابة عنهم.

إن شعبي ووطننا المسجون يريدان أن يعرف المجلس والعالم ما يحدث في ظل نظام طالبان في أفغانستان. ووفقا لتقديرات مختلفة صادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة للاجئين ومجموعات أخرى، فرّ أكثر من ٢,٣ مليون أفغاني من البلد منذ آب/أغسطس ٢٠٢١. ويتطلع ملايين آخرون إلى مغادرة البلد ويحاولون يائسين الحصول على جوازات سفر وإيجاد مخرج من أفغانستان. إن الرحيل الجماعي للأفغان يشي بالكثير عن شعورهم حيال حكمهم من جانب جماعة متشددة تمثل أيديولوجيتها ظلام الماضي وتجسد القمع والإرهاب. وفي الماضي، غادر ملايين الأفغان البلد بسبب العنف، ونحن ممتنون لأولئك الذين استضافوهم في ذلك الوقت. وهم يفرون الآن بسبب العنف وعدم اليقين والحرمان الاقتصادي، وبسبب وحشية طالبان واقتارها إلى الحكم الرشيد. وفي ظل حكم طالبان، أصبحت أفغانستان بلدا خارجا عن القانون. في الواقع، ربما تكون الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لديها دستور. فدستورنا في طي النسيان. إذ ليس فيه مكان للمرأة، ولا مستقبل لشعب أفغانستان.

وأود أن يتخيل الجميع، ولا سيما إخوتي في هذه القاعة، لدقيقة واحدة كيف سيكون الحال لو أن أفغانستان - أو في الواقع العالم - تحكمها نساء ولا يسمح لهم، أي الرجال، بمغادرة منازلهم دون أن ترافقهم امرأة. أريدكم أن يتخيلوا عدم السماح لهم بارتداء ما يريدون وحرمانهم من حقهم الإنساني والإسلامي الأساسي في التعليم والعمل.

نساعد في شراء معدات متخصصة لإنفاذ القانون وتعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي عبر الحدود وتبادل المعلومات.

والتدخلات داخل أفغانستان ضرورية أيضا لمساعدة الأفغان المعرضين للخطر والمحتاجين إلى الحد الذي تسمح به الظروف. ودعما لإطار الأمم المتحدة للمشاركة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان، يشترك المكتب في العمل مع شركاء الأمم المتحدة بشأن التدخلات الصحية المتصلة بتعاطي المخدرات غير المشروعة في المناطق الجنوبية والشمالية والوسطى. ونقدم الخدمات الصحية للتصدي لتعاطي المخدرات فضلا عن مجموعات أدوات تشخيصية لفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد، وأطلقنا مبادرة لإجراء مسح لمرافق العلاج وتحديد العوامل التي تواجه تعاطي المخدرات المعرضين لمخاطر عالية. ويدعم المكتب أيضا سبل العيش البديلة لمزارعي خشخاش الأفيون في مقاطعتي قندهار وهلمند، اللتين تضماني ٧٢ في المائة من المساحة المزروعة بالأفيون في البلد. ويشمل ذلك توفير الدخل ودعم الأمن الغذائي لأكثر من ١ ٠٠٠ أسرة معيشية تعيلها نساء في وقت تحرم فيه المرأة الأفغانية من حقوقها وفرصها وسبل عيشها.

إن أفغانستان تمر بمنعطف حرج. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتصدي لتحديات المخدرات والتدفقات غير المشروعة القادمة من أفغانستان، مع تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة إلى المتضررين من المخدرات غير المشروعة داخل البلد. وسنظل ملتزمين بدعم استجابة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كوفي.

السيدة كوفي (تكلمت بالإنكليزية): بينما كنت أستاذ للحضور للتكلم أمام مجلس الأمن، تحدثت إلى الكثير من النساء والرجال في بلدي، أفغانستان، بشأن الرسالة التي أرادوا مني أن أنقلها إلى الجميع هنا بالنيابة عنهم. وهذا ما قالوه لي. يشعر شعب أفغانستان بخيبة أمل

جميع الرجال مغادرة المكاتب وعدم الحضور إلى العمل في ذلك اليوم. إنهم لا يسمحون للنساء بدخول المكاتب حتى. فهل يمكن لأي أحد هنا أن يبدأ في تخيل الإذلال الذي تعاني منه نساء أفغانستان؟

كانت أفغانستان تتمتع بوسائل إعلام حرة ودينامية للغاية، والتي يعود كل الفضل في حمايتها إلى الشعب. ولكن في العام الماضي، تم إغلاق ٣٠٠ وسيلة إعلامية. وفي ١٧ ولاية، لا توجد الآن صحفيات. وقبل تسليم كابول إلى طالبان، كانت هناك ٧٥٦ صحفية يعملن في وسائل الإعلام - ولا يوجد الآن سوى ٦٠٠ صحفية. أما بقية هؤلاء النساء فقد فصلن من العمل أو واجهن تحديات أمنية هائلة، مما أجبرهن على التخلي عن وظائفهن.

إن هؤلاء النساء، اللاتي كن مثل مجلس الأمن في طليعة حماية قيمنا المشتركة وجهودنا لبناء مجتمع عادل قائم على المساواة، يتعرضن الآن للإذلال والاضطهاد وأصبحن غير مرغبات. وفي جملة أمور، كانت هؤلاء النساء موظفات في قوات الأمن وصحفيات وقاضيات وموظفات حكوميات وناشطات سابقا. وعندما يخرجن إلى الشوارع للاحتجاج، يتم إسكاتهن بالعنف. وهن يتعرضن للاعتقال والتعذيب ويختفين دون مساءلة. إنهن يغادرن البلد بحثا عن السلام وعن مستقبل أفضل ويسكنن طرقا شديدة الخطورة للوصول إلى البلدان المجاورة، التي نشعر ببالغ الامتنان إزاء كرم ضيافتهن. ومصير هؤلاء النساء في البلدان المجاورة معلق، فيما ينتظرن التوجه إلى مقاصدهن النهائية. وتعتبر طالبان نساء أفغانستان التهديد الرئيسي لأيدولوجيتها.

ويعاني الناس في بلدي من كارثة رهيبة في مجال حقوق الإنسان، ولكن هذه ليست المشكلة الوحيدة التي يواجهونها. فشعب أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يقبلان بحلول توفيقية وببديان منذ أكثر من عقد من الزمان مرونة واستعدادا لتجاوز ماضي طالبان المظلم من الفظائع المنهجية ويتطلعان إلى مستقبل يسوده الأمل والثقة والاطمئنان والسلام.

وينبغي ألا ننسى أن المجلس اتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١١ القرار الصعب بفصل لجنة الجزاءات المفروضة على طالبان عن لجنة

هل يمكنهم أن يضعوا أنفسهم في مكان المرأة الأفغانية لمدة دقيقة واحدة ويشعرون بالألم؟ أنا متأكد من أنه من الصعب تخيله.

وفي ظل حكم طالبان، أصبحت أفغانستان مرة أخرى ملاذا آمنا للجماعات المتطرفة المسلحة الدولية في المنطقة، مستلهمة انتصار طالبان، التي تحاول الإطاحة بحكومات بلادها. وقد أصبح مكانا رعب للنساء والمجموعات الأخرى. وأصدرت طالبان أكثر من ٣١ جزاء ومرسوما وأمرًا لإقصاء المرأة في أفغانستان، وحظرت جميع حقوقها الإنسانية الأساسية مثل الحصول على التعليم والعمل والحرية. ونتيجة لذلك، أصبح جيل من النساء الأفغانيات سجينات داخل جدران منازلهن. وفي ظل حكم طالبان، أدى استمرار استبعاد المرأة من الحياة العامة إلى جعل أفغانستان سجنًا مفتوحًا للنساء اللاتي يشكلن ٥٥ في المائة من المجتمع الأفغاني. وفي ظل نظام طالبان، أصبحت أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي تمنع فيه الفتيات من الالتحاق بالمدرسة من الصفوف ٦ إلى ١٢، ويقوم بذلك باسم التقاليد والدين. والواقع أن ما يفعلونه يتناقض مع الدين. إن ديننا الجميل يشدد على التعليم، فالآية الأولى التي نزلت على نبينا صلى الله عليه وسلم هي: "اقرأ". وتلقي طالبان باللوم أيضا على الثقافة، في حين احتجت مئات الفتيات في ولاية بكتيا الأسبوع الماضي، داعيات إلى احترام حقهن في التعليم.

إن قضاء طالبان بصورة منهجية على حقوق المرأة يزداد قسوة يوما بعد يوم. وما زالت النساء في أفغانستان يسألنني ويسألن أعضاء مجلس الأمن: ما الذي فعلنه ويستوجب تحملهن لهذا العبء ودفعهن لثمن هذه السياسات الظالمة؟ يجب أن نعترف بأننا جميعا خذلنا النساء الأفغانيات.

فلم يعد بإمكان النساء اللاتي كن المعيلات الوحيديات لأسرهن، واللاتي يشكلن ٣٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية في البلد، الذهاب إلى مكاتبهن. ويشغل الرجال مناصبهن، مما يتركهن بلا مصدر للدخل. وفي الواقع، عندما طُلب من بعض هؤلاء النساء الحضور للتوقيع على كشوف مرتباتهن الشهرية، طلبت طالبان من

وأرجو من المجلس أن يبدأ، بل وأن يبسر، آلية أقوى للحوار السياسي. واليوم، تتجه أنظار الملايين إلى المجلس وينتظرون قراره. ولا يوجد مجال للعنف. والحل الوحيد لمسألة أفغانستان هو الحوار السياسي. ويعتقد قادة طالبان أن السلطة هبة لهم من الله، وبالتالي فهم لا يشعرون بالحاجة إلى الدخول في حوار سلمي. ويجب أن نستخدم بشكل جماعي كل ما لدينا من نفوذ - إن وُجد - على طالبان لحملها على الالتزام حقا وعلى نحو مجد بالحوار وعملية سلام.

ويشمل هذا النفوذ التواصل مع الحركة، والذي يجب أن يكون مشروطا على أساس الأخذ والعطاء. وأود أن أسأل جميع الحاضرين هنا عما جنوه من التواصل مع طالبان خلال العام المنقضي. ويجب أن يكون واضحا أننا نؤيد ذلك التواصل ولكن مع ربطه بشروط واضحة، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل والاعتراف. وينبغي أن يُقابل كل ذلك بمستوى هائل من المرونة من جانب طالبان.

إن أفغانستان الآمنة والمستقرة التي يمكن أن تكون موطننا لجميع مواطنيها أمر يصب في مصلحة جيراننا والمنطقة عموما والأمن العالمي. وينبغي ألا نسمح لأنفسنا بالوقوع في فخ الرواية التي خلقتها طالبان، ألا وهي، أن الحركة هي الحقيقة الوحيدة بالنسبة لأفغانستان وأن عناصرها هم الوحيدون الذين يقاتلون الجماعات العسكرية المتطرفة الأخرى. والحقيقة هي أنه لا يمكن لأي جماعة عسكرية متطرفة أن تفكك جماعة أخرى؛ إن شعب أفغانستان، بمن فيه نساؤه الشجاعات في كفاحهن الطويل، هو وحده القادر على تفكيك كل الجماعات العسكرية المتطرفة. ولذلك، أطلب إلى المجلس أن يقف إلى جانب شعب أفغانستان، وخاصة مع نساؤه. إن الحقيقة، وعلى عكس ما تدعيه طالبان، هي أن عودة الحركة كانت مصدر إلهام للعديد من الجماعات العسكرية المتطرفة التي تعمل الآن على الأراضي الأفغانية لتنفيذ مهامها.

ولا بد لي من القول إننا عملنا جميعا بجد من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومع كل الاحترام الواجب لزملائي في البعثة، فإنهم لم يفوا بالتزامهم بشأن الحوار السياسي وحقوق الإنسان. لقد حان الوقت لنا جميعا لأن نقف على

تنظيم القاعدة. وقرر المجلس شطب أسماء عدد كبير من عناصر طالبان من قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بنظام الجزاءات المفروض بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وهذا ما دعت إليه طالبان، فيما وعدت بالتخلي عن العنف واختيار طريق السلام. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ وللأسف، شهدنا الجواب في موجة العنف الجديدة التي جلبت إحساسا جديدا مطولا بالحزن والغضب واليأس لآلاف الأسر الأفغانية التي فقدت أبناءها وبناتها وأحباءها.

وحتى الآن، اتخذت موجة العنف تلك شكلا جديدا، بما في ذلك من خلال عمليات القتل المحددة الأهداف خارج نطاق القضاء والقتل الجماعي لمختلف شرائح السكان، وهي أعمال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولذلك، أود أن أطلب إلى المجلس أن يعترف بما يحدث في أفغانستان بوصفه جريمة ضد الإنسانية.

إن كل من يعيشون في أفغانستان يحتاجون فورا إلى الغذاء. ولا يتعلق الأمر بما إذا كان عدد السكان ٢٤ مليون نسمة أو ٣٠ مليون نسمة - فجميع سكان أفغانستان يحتاجون فورا إلى الغذاء والمعونة، مع اقتراب فصل الشتاء القاسي.

لقد قسمت طالبان السلطات بشكل جيد. فهم يزعمون أنهم زادوا الإيرادات المحلية. وهم يدفعون مرتبات جنودهم من خلال الإيرادات المحلية التي يجمعونها، ويريدون من بقية المجتمع الدولي أن يطعم شعب أفغانستان. وهم لا يخضعون للمساءلة أمام الشعب.

فما هي الخطوة التالية؟ ما الذي يجب عمله الآن؟ لقد آن الأوان لأن يحدد المجلس هوية الأفراد المتورطين في تلك الفظائع وأن يدرجهم في القائمة. فهل يمكن لتدبير كهذا أن يؤثر على طالبان لتغيير مسارها؟ نعتقد أنه يمكن أن يحقق ذلك. ومن المناسب تماما أن يمدد المجلس الجزاءات المفروضة على عناصر طالبان المعنية وأن يشدها باعتبار ذلك واحدا من عدة تدابير يلزم اتخاذها للتأثير على الجماعة لنبذ طريق العنف والالتزام بإجراء حوار حقيقي ومحادثات من أجل إحلال السلام الحق والحقيقي الذي ينشده المجتمع الدولي، والأهم من ذلك، الذي يستحقه الشعب الأفغاني.

بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كمقاتلين. ونرحب بافتتاح الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مؤخرا لمركز التحليل والتوعية في الدوحة ونؤيد عمله بشأن أفغانستان تأييدا تاما.

وكما سمعنا من السيدة والي، لا تزال زراعة الأفيون في أفغانستان مصدرا رئيسيا للمخدرات غير المشروعة التي يتم توزيعها على نطاق العالم، ونحمل سلطات الأمر الواقع المسؤولية عن معالجة هذه المسألة. كما يساورنا القلق إزاء إمكانية استخدام عائدات زراعة الأفيون وتجهيزه لتمويل الإرهاب في أفغانستان وخارجها.

منذ استيلاء طالبان على السلطة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها واضحة في تصميمها على البقاء وخدمة الشعب الأفغاني. وبوصف الترويج واضحة النص بشأن أفغانستان في مجلس الأمن فقد ظلت ثابتة أيضا في نهجها. يجب أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم الشعب الأفغاني، وإذا أردنا أن نفعل ذلك فيجب أن نتعامل مع سلطات الأمر الواقع. إن عدم الانخراط والعزلة والانهيار التام لا تصب في مصلحة الشعب الأفغاني ولا المجتمع الدولي.

لقد وافق المجلس في آذار/مارس على تجديد وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل دعم وتعزيز مشاركة المرأة وتعليم الفتيات؛ ورصد الانتهاكات والأعمال الانتقامية ضد المرأة والإبلاغ عنها تحديدا، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان؛ وتعزيز الحكم المسؤول والشامل للجميع، بما في ذلك سيادة القانون، وكلها أمور أساسية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. ومنذ آذار/مارس أصبحت المهام والأولويات الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة أكثر حيوية من أي وقت مضى. ولكن بدلا من إحراز تقدم رأينا سلطات الأمر الواقع تختار طريق المزيد من القمع والإقصاء. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي للأزمة الإنسانية والاقتصادية وأزمة حقوق الإنسان تقع على عاتق سلطات الأمر الواقع إلا أن بعثة الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من دعم الشعب الأفغاني.

لا يوجد بلد في العالم يحرم الفتيات من الحق في التعليم الثانوي، باستثناء بلد واحد - أفغانستان. إنها مأساة مدمرة ويمكن تجنبها. والقادة

الجانب الصحيح من التاريخ، جنبا إلى جنب مع شعب أفغانستان في كفاحه لاستعادة النظام الدستوري. إن أفغانستان التي تنعم بالأمن والأمان والسلام يمكن أن تكون شريكا موثوقا للعالم ومكانا يعيش فيه جميع مواطنيها.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أشكر السيدة كوفي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد بوتزل،

نائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتهما الإعلاميتين. كما أشكر السيدة فوزية كوفي على ملاحظاتها الثاقبة.

بعد مرور عام على استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان بدأ العديد من أسوأ مخاوف الشعب الأفغاني في الظهور أمام أعيننا، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات. ولذلك يتحتم أن تتمكن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول إلى كل من هم في أمس الحاجة إليها في أفغانستان، بمن فيهم السجناء والمشردون داخليا وطوائف الأقليات العرقية والدينية. وعلى خلفية تدهور الحالة الإنسانية يحذر صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا من حدوث معوقات مثيرة للقلق أمام حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية الأساسية، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب كارثية. الخدمات الحيوية للناجيات من العنف الجنساني محدودة، بعد القضاء على مسارات الإبلاغ المخصصة وآليات العدالة والملاجئ. وعدم الحصول على الرعاية والحقوق الجنسية والإنجابية له تأثير مدمر على حياة النساء والفتيات ويجب أن يكون التعامل معه من الأولويات. ومما يثير جزعنا أيضا التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل خارج نطاق القضاء وتعذيب وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية وانعدام المساءلة عن تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

إننا نكرر دعوة الأمين العام الموجهة إلى طالبان لاعتماد تدابير ملموسة من أجل إنهاء ومنع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال،

السلطات المسؤولة حاليا عن الدولة، بالتزامها تجاه المجتمع الدولي، ونحثها على الامتناع عن الأعمال اللاإنسانية التي تعرض للخطر رفاه الأطفال الأفغان وسلامتهم.

ثالثا، إننا نشعر بالجزع، ولكننا لسنا متفاجئين، إزاء استمرار سلطات طالبان في إيواء جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان وتنظيم القاعدة. فهذا الوضع يتناقض مع التزام طالبان بمكافحة الإرهاب ويزيد من تعريض الأمن الهش للبلد والمنطقة للخطر. ونذكر سلطات الأمر الواقع بمسؤولياتها الحكومية وعواقب هذه الأعمال بموجب القانون الدولي.

رابعا، ندين استمرار حوادث القتل خارج نطاق القضاء وللشخصيات البارزة والاعتقالات والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من الانتهاكات التي تستهدف مسؤولين حكوميين سابقين وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. يجب على طالبان أن تبذل جهودا حقيقية لتحقيق المصالحة وتعزيز العفو العام الذي أعلنته في آب/أغسطس ٢٠٢١. وينبغي لها أن تدعم هذه الجهود بالإفراج عن جميع المدنيين الذين احتجزهم تعسفا العديد من أعضاء طالبان وجماعاتها بسبب اتهامات بارتكاب مخالفات أخلاقية أو دينية.

وعلى الرغم من تلك الشواغل الأربعة، يشجعنا بحذر قرار سلطات الأمر الواقع بتيسير عودة الأفغان من الخارج، بمن في ذلك مسؤولون حكوميون سابقون وشخصيات سياسية سابقة، والرغبة في توفير ضمانات السلامة وفرص العمل المحدودة لهم. ونلاحظ أيضا الانخراط الدبلوماسي مؤخرا بين سلطات الأمر الواقع وبلدان في المنطقة والذي يركز على الأمن الإقليمي والحدودي، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وحقوق المرأة، وتعليم الفتيات، والحكم الشامل للجميع.

ونرحب ترحيبا خاصا باجتماع مستشاري الأمن القومي لبلدان المنطقة الذي تم فيه تشجيع سلطات الأمر الواقع على إنشاء هيكل سياسية شاملة، واتباع سياسة داخلية وخارجية مستدامة، وضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي، وتعزيز الحكم الشامل للجميع واحترام

الذين يضطهدون نصف سكان البلد لن يكتسبوا الشرعية سواء من الشعب الأفغاني أو المجتمع الدولي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر

السيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتهما الإعلاميتين. كما أشكر السيدة فوزية كوفي، النائبة السابقة لرئيس البرلمان الأفغاني، على مساهمتها.

نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2022/629) ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودها الدؤوبة في مساعدة شعب أفغانستان على إرساء أسس جديدة للسلام والتنمية المستدامين. مع ذلك، وبعد مرور عام على استيلاء طالبان على السلطة بوصفها سلطة الأمر الواقع، نلاحظ الاتجاهات المثيرة للقلق لانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور الحالة الأمنية، وتدهور السياق الإنساني. ما زلنا نشعر بالقلق إزاء انتكاسات حقوق النساء والفتيات، والقيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير، وعمليات القتل العشوائي والمستهدف، والتي بلغت مستويات قياسية. ولذلك نود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولا، نرى أن التعليم حق أساسي والذي يشكل أيضا أساسا للتنمية المستدامة في المجتمعات المزدهرة. ولذلك ننضم إلى نداءات منظمة المؤتمر الإسلامي والعديد من مجالس علماء الدين الإسلاميين وبلدان إسلامية عديدة من أجل إنهاء القيود التي تفرضها طالبان على الحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات الأفغانيات، بما في ذلك الحظر المفروض على التعليم الثانوي للفتيات. إن أفغانستان الحديثة والتقدمية والمزدهرة تصب في مصلحة جميع الأطراف، ونشجع طالبان على رؤية دور المرأة في ذلك السياق.

ثانيا، يجب أن تتوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحوادث الهجمات على المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية الرئيسية. إن تجنيد الأطفال كمقاتلين واستخدامهم للقيام بأدوار داعمة هما انتهاكان واضحا لحقوقهم الأساسية. إننا نذكر سلطات الأمر الواقع، بوصفها

الإنسانية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية. وينبغي أن يكون صرف المساعدات الإنسانية غير تمييزي ومتاح لجميع الأفغان. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تصل المعونات والمساعدات إلى أضعف الفئات أولاً، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات.

والهند، بوصفها جارة قريبة وشريكة لأفغانستان منذ أمد بعيد، لها مصلحة مباشرة في كفالة عودة السلام والاستقرار إلى البلد. ويسترشد نهجنا بتوقعات المجتمع الدولي، الواردة في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) التي أعيد تأكيدها في التصريحات اللاحقة لمجلس الأمن. وتتضمن تلك التوقعات كفالة عدم استخدام أراضي أفغانستان لشن هجمات إرهابية ضد بلدان أخرى وتشكيل حكومة شاملة وتمثيلية للجميع بحق ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وترصد الهند عن كثب الحالة الأمنية في أفغانستان وتعمل بنشاط مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأفغانستان. وندين بشدة الهجوم الأخير على غورودوارا داشميش بيتا ساهيجي في كابول في ١٨ حزيران/يونيه. ولا تزال الهجمات الإرهابية على أماكن عبادة طوائف الأقليات واستهداف السكان المدنيين الأبرياء يشكلان مصدر قلق بالغ. وندين بنفس القدر الهجوم الأخير الذي وقع خارج السفارة الروسية.

وقد تجسد نهجنا الجماعي في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي يطالب بشكل لا لبس فيه بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لإيواء إرهابيين أو تدريبهم، أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها، ويذكر على وجه التحديد الأفراد الإرهابيين الذين يحظرهم مجلس الأمن، بمن فيهم عسكر طيبة وجيش محمد. وتتوه الهند بالدور المفيد الذي اضطلعت به الأمم المتحدة.

ويشكل الاتجار بالمخدرات خطراً آخر يحيق بالمنطقة. وقد ضبطنا مؤخراً شحنات كبيرة من المخدرات في أعالي البحار وفي موانئنا. وكما سمعنا للتو من السيدة غادة فتحي والي، فإن التقارير

حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، بما في ذلك تعليم الفتيات، ومعالجة الفراغ الأمني المحتمل في أفغانستان.

وقبل أن أختتم بياني، نشجع الجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم لسد النقص في تلبية الاحتياجات الإنسانية لأفغانستان، التي تقاومت جراء التدهور الاقتصادي الحاد والمزيج المدمر لعقود من النزاع والمخاطر الطبيعية المتكررة وحالة الضعف التي طال أمدها فضلاً عن الزلازل الأخيرة.

وأخيراً، نحث سلطة الأمر الواقع، على سبيل الأولوية، أن تصب اهتمامها على مسائل مثل تعليم الفتيات وإزالة القيود المفروضة على المرأة وتخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف التجارية والاقتصادية، فهي التوقعات المشروعة للمحكومين من الذين يسعون إلى تولي الحكم.

السيدة كامبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وشكري لمقدمي الإحاطات بشأن الحالة في أفغانستان.

ويساور الهند قلق عميق إزاء تطورات الحالة الإنسانية في أفغانستان. واستجابة لاحتياجات الشعب الأفغاني والنداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة، أرسلت الهند في الأشهر القليلة الماضية عدة شحنات من المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، تألفت من ٤٠ ٠٠٠ طن متري من القمح و ٣٦ طناً من الأدوية الأساسية و ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا و ٢٨ طناً من مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث. وسُلمت تلك الشحنات إلى مستشفى إنديرا غاندي للأطفال في كابول وجمعية الهلال الأحمر الأفغانية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وسعياً لرصد جهود مختلف الجهات المعنية وتنسيقها عن كثب من أجل إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية واستمراراً لالتزامنا تجاه الشعب الأفغاني، نُشر فريق فني هندي في سفارتنا في كابول.

ويسترشد نهجنا إزاء أفغانستان، كما هو الحال دائماً، بالصدقة التاريخية والعلاقة الخاصة التي تجمعنا مع شعب أفغانستان. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ بأن المساعدات

وتدين أيرلندا بأشد العبارات استخدام طالبان للعقاب الجماعي ضد طائفة الهزارة. ونأسف لحوادث العقوبات اللاإنسانية والمهينة التي ترتكبها طالبان لما يسمى بالمخالفات الأخلاقية.

ولا تزال النساء يتحملن وطأة سيطرة طالبان على الحكم. فهن يستبعدن من الحياة العامة ويحرمن من الرعاية الصحية لعدم وجود محرم ويمنعن من الالتحاق بالجامعة والذهاب إلى أماكن العمل. وتعرض النساء أيضا للتهديد وسوء المعاملة بسبب ما يرتدين أو كيفية تغطيتهن لشعرهن. ومن المؤسف أن استهداف النساء، الذي دأب مجلس الأمن على إدانته طوال العام الماضي، لا يزال يتصاعد. وقبل نحو ٣٧٠ يوما، أغلقت طالبان أبواب المدارس في وجه جيل من الفتيات الأفغانيات وحرمتهن من حقهن في التعليم وقدرتهن على التعلم وتحقيق كامل إمكاناتهن والإسهام في مستقبل أفغانستان.

ولا نقضي تلك الأساليب المسيئة والقمعية إلا إلى تأكيد ما نعرفه بالفعل. وهو أن طالبان لا تعرف سوى كيفية الحفاظ على السلطة وتعزيز سيطرتها على حساب الأقليات والنساء والفتيات الأفغانيات. وطالبان وحدها هي التي يمكنها أن تصلح هذا الضرر.

ومع قرب حلول فصل الشتاء، لا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تتدهور. وكانت آخر معلومات مستكملة صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الجوع الناجم عن النزاع واضحة - وهي أن أفغانستان تواجه مستويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي جراء الصدمات الاقتصادية ويفاقمها تغير المناخ واستمرار العنف والاضطرابات السياسية.

وقد دمرت الأزمة الإنسانية التي طال أمدها الأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان. وقد استنفدت قدرتها على التأقلم والتكيف، واحتياجاتها في تزايد. وستكون هناك حاجة إلى مستويات مستدامة من الدعم من المجتمع الدولي. ونحث الجهات المانحة على مواصلة التزامها بالاستجابة الإنسانية العاجلة. بيد أن الدعم الإنساني وحده لن يكون كافيا. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في سبل

الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مثيرة للقلق حقا. فثمة علاقة تكافلية بين تجار المخدرات غير المشروعة والإرهابيين. وذلك مجال آخر نحتاج فيه إلى التعاون الوثيق والعمل المشترك لبناء شبكة علاقات أكثر فعالية وكفاءة حتى نتتمكن من التصدي بقوة لهذه الشبكات غير المشروعة. فتللك الشبكات والجماعات تعمل بطريقة يلزم فهمها وتحديدها وتعبئها وتعطيلها في نهاية المطاف. ونحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز هذا التعاون.

وعلى الجبهة السياسية، تواصل الهند الدعوة إلى إقامة نظام شامل في أفغانستان يمثل جميع شرائح المجتمع الأفغاني. فمن الضروري تشكيل قاعدة عريضة وشاملة وتمثيلية للجميع من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان.

إن السلام والأمن في أفغانستان ضرورتان حاسمتا الأهمية يتعين علينا أن نسعى إلى تحقيقهما بصورة جماعية. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها سعيا إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم جهودنا في أفغانستان.

السيد مايذن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر نائب الممثل الخاص ماركوس بوتزل والمديرة التنفيذية عادة فتحي والي والسيدة فوزية كوفي على إحاطاتهم.

وترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالسيدة كوفي بينما تأخذ مكانها على طاولة مجلس الأمن اليوم. فهي تحضر بوصفها زعيمة سياسية أفغانية وصوتا حيويا للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتفعل ذلك أيضا بوصفها ممثلة لكل امرأة أفغانية حرمتها حركة طالبان من حقها في المشاركة في الحياة العامة بنشاط.

ونسلمع يوميا تقارير من أفغانستان عما تمارسه طالبان من قمع ومدهامات ليلية وعمليات قتل خارج نطاق القضاء وتعذيب. ونسمع عن الاستهداف المتعمد للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. وكل ذلك يتفاقم جراء استهداف الإرهابيين، الذين يعملون ويتنقلون بحرية، للمدنيين وأماكن العبادة والمدارس والأسواق.

ومنعطفات وكانت مليئة بالتحديات. وعانى الأفغان العاديون معاناة هائلة وتحملوا صعوبات جمة. وانتهت الحرب التي استمرت ٢٠ عاما بالانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية في آب/أغسطس من العام الماضي. ودخلت أفغانستان مرحلة جديدة من الانتعاش والشفاء والتعمير السلمي.

لقد أثبت تاريخ السنوات الـ ٢٠ الماضية مرة أخرى أن التدخل العسكري والنماذج الخارجية ببساطة لا تنجح، وأن مستقبل أفغانستان لا يمكن أن يقرره إلا الأفغان أنفسهم، الذين يجب أن يملكو زمام أمرهم. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يستخلص الدروس من تلك السنوات الـ ٢٠ وألا يتشدد بعبارة "بقيادة أفغانية وملكية أفغانية"، بل أن يضعها في اعتباره وأن يضعها موضع التنفيذ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل منخرطا بصورة عملية مع الحكومة الأفغانية المؤقتة وأن يتفاعل تفاعلا بناء وأن يوفر توجيهها متأنيا وأن يعزز الثقة والتفاهم المتبادلين وأن يساعد الحكومة المؤقتة على بناء حكم شامل ومعتدل. إن الاستمرار في اتهام الحكومة المؤقتة أو الضغط عليها أو استخدام مسألة الإعفاءات من حظر السفر كورقة مساومة للمفاوضات ليس أمرا بناء. فذلك لا يؤدي إلا إلى تضيق نطاق الحوار ويعمق المواجهة والاختلافات. ونأمل أن يعيد الأعضاء المعنيون النظر في مواقفهم وأن يظهروا مرونة.

ومع اقتراب فصل الشتاء بسرعة، من المحتم أن تتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرى أولويته الأكثر إلحاحا في مساعدة أفغانستان على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في اقتصادها. وينبغي له ألا يسيىء المسائل الإنسانية والاقتصادية، وينبغي له ألا يربط المعونة الإنسانية والتنمية الاقتصادية بالمسائل السياسية الأخرى.

وينبغي كفالة حق النساء والفتيات الأفغانيات في الحصول على التعليم والحصول على عمل. ونتوقع من السلطات الأفغانية أن تبذل جهودا أكبر لتحقيق تلك الغاية وأن تستجيب لشواغل المجتمع الدولي. وفي ذات الوقت تعني حماية حقوق ومصالح النساء والفتيات الأفغانيات

بناءة لإفساح المجال لتوفير المزيد من المساعدات لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفغان، مما سيساعد في بناء القدرة على الصمود ويحول دون تفاقم الأزمات.

إن هجمات طالبان وترهيبها وعدوانها ضد النساء والعاملين في المجال الإنساني، على خلفية سياق الأزمة ذاك، تستحق الشجب حقا. فقد دفعت تلك الأعمال النساء القديرات إلى ترك وظائفهن وحرمتهم من أن يخترن مزاولة العمل وإعالة أسرهن. كما إنها تمنع العديد من الأسر المعيشية، ولا سيما تلك التي تقودها نساء، من تلقي المعونة التي تمس حاجتها إليها. إن أعمال طالبان تشل قدرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على توفير الدعم المنقذ للحياة والمستدام. وأيرلندا تشجب تلك الأعمال التي لا معنى لها شجبا تاما. ونكرر نداءاتنا إلى طالبان بأن تكفل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وأن تضمن سلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

ويمكننا، ويجب علينا، أن نحاسب طالبان على أعمالها. وكما أوضح جليا اليوم، فإن ما تفعله طالبان في أفغانستان بأعمالها ضد الشعب الأفغاني والنساء والفتيات الأفغانيات يقوض السلام والأمن. ولذلك تقتضي مسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نرد وأن نلفت الانتباه إلى التجاوزات والانتهاكات وأن نصر على إجراء حوار بناء بغية إيجاد سبيل متفاوض عليه للمضي قدما. ويجب أن يشمل ذلك جميع الأفغان مع جلوس النساء الأفغانيات على الطاولة كمشاركات على قدم المساواة. وتقتضي مسؤوليتنا اتخاذ إجراء ضد طالبان عند الضرورة وألا نخرس إزاء الواقع المدمر في أفغانستان. تلك هي ولايتنا ويجب على المجلس أن يرقى إلى مستواها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتهما. كما استمعت بعناية إلى بيان السيدة كوفي.

ظلت أفغانستان تعاني من تقلبات ومصاعب على مدى العقدين الماضيين. ومرت جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية بمنعرجات

وإيران وبلدان أخرى في المنطقة لمواصلة الاستفادة الكاملة من فريق الاتصال المشترك بين منظمة شانغهاي للتعاون وأفغانستان وآلية التنسيق والتعاون بين جيران أفغانستان وغيرها من المنصات في تقديم مساهمات فريدة من نوعها في صون السلم والاستقرار في أفغانستان.

ونؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور هام في التعمير السلمي لأفغانستان ونأمل في أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بهمة بالأنشطة الموكلة إليها وأن تشكل أوجه تآزر مع الجهود الدولية والإقليمية. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى أفغانستان في حدود قدراتها من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وستقدم مساعدة مادية ولموسة للشعب الأفغاني بهدف جلب الدفء والأمل إليه.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر نائب الممثل الخاص للأمين العام، بوتزل، والمديرة التنفيذية والي، والسيدة كوفي على إحاطاتهم الرصينة، علاوة على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأمين العام على تقريره الفصلي (S/2022/692).

وكما سمعنا، يحتاج ما يقرب من ٦٠ في المائة من سكان أفغانستان رسمياً إلى المساعدة الإنسانية، غير أن الحاجة الحقيقية أكبر بكثير. فالبنك الدولي يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للبلد قد انكمش بمقدار الثلث بحلول نهاية هذا العام، وتواصل طالبان زيادة فرض القيود على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا أستطيع أن أتكلم ببلاغة أكثر مما تحدثت به فوزية كوفي عن القيود المفروضة على حرية تنقل النساء والفتيات والإقصاء السياسي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي الذي يواجهنه. وتقدر اليونيسف أن الحظر المفروض على تعليم الفتيات كلف الاقتصاد الأفغاني ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار خلال العام الماضي، غير أن التكلفة البشرية لكل واحدة من هؤلاء الفتيات الأفغانيات لا يمكن قياسها.

ويبدو أن بعض أعضاء المجلس مصممون على تسييس الأزمة في أفغانستان. وأعتقد أن تأكيداتهم ليست دقيقة ولا مفيدة. فقد

كذلك تزويدهن بالمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، حتى يتسنى لهم الحصول أولاً على الضروريات اليومية الأساسية مثل الغذاء والملبس. وينبغي في ذلك السياق الاستفادة من أصول أفغانستان المجمدة في الخارج بأسرع وقت ممكن لتحسين حياة الأفغان والنهوض بإعادة التعمير الاقتصادي. وندعو، في ضوء التطورات الأخيرة وبيان المصرف المركزي الأفغاني، إلى إعادة الأصول المجمدة بالكامل إلى الشعب الأفغاني في أقرب وقت ممكن حتى يمكنه استخدامها بفعالية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية ومعاناته.

إن مسائل الأمن ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات واللاجئين التي تواجه البلد متشابكة وتتطلب نهجاً شاملاً إذا أريد حلها بالكامل. ونأمل أن تقي طالبان الأفغانية بصدق بالتزاماتها وأن تقطع علاقاتها تماماً مع الجماعات الإرهابية كافة وأن تعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة تنظيم داعش والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وغيرها من الجماعات الإرهابية بحزم بغية منع أفغانستان من أن تصبح مركزاً للإرهاب مرة أخرى.

وينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية المؤقتة لمكافحة زراعة الخشخاش وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط جهود أفغانستان الرامية إلى زراعة محاصيل بديلة والقضاء التام على مصادر المخدرات. وعلى المدى الطويل، ينبغي لجميع الأطراف أن تساعد أفغانستان على استعادة سوقها المحلية والاندماج في التعاون والاتصال الإقليميين والقضاء التام على الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات والشروع في السير على طريق السلام والتنمية الدائمين.

وما فتئت البلدان المتاخمة لأفغانستان، فضلاً عن جيرانها الآخرين، تقدم منذ أمد بعيد دعماً نشطاً لعملية السلام الأفغانية وبذلت جهوداً هائلة لتحقيق تلك الغاية. وقد توصل مؤتمر قمة قادة منظمة شنغهاي للتعاون، الذي عقد هذا الشهر في سمرقند بأوزبكستان، إلى توافق هام في الآراء بشأن أفغانستان يؤكد على دعمها في بناء بلد مستقل ومحايِد وموحد وديمقراطي وسلمي والقضاء على الإرهاب والحرب والمخدرات. وتتطلع الصين إلى العمل مع روسيا وباكستان

سأتناول مسألتين لهما أهمية حاسمة قطعت طالبان بشأنهما وعودا للمجتمع الدولي، من الواضح أنها لم تتحقق.

الوعد الأول هو حالة النساء والفتيات. وتؤكد التقارير الأخيرة للأمم العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حالة النكوص فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في أفغانستان. ويتجلى هذا النكوص في التهميش الكامل للمرأة في الحياة السياسية، والصعوبات التي تواجهها في اللجوء إلى القضاء، وتحديد تصاريح ورخص عملها، والعقبات التي تحول دون حصولها على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي ذلك الصدد، ندعو مرة أخرى إلى إلغاء قرار تعليق التعليم الثانوي للفتيات. فالآثار الضارة لذلك القرار تعرضهن للعمل القسري والزواج المبكر.

والمسألة الثانية هي مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن كان واضحا بشأن أولوية مكافحة تلك الآفة، فإن الجماعات الإرهابية لا تزال تعمل في أفغانستان وتنفذ التقارير بوجود صلات مباشرة بين القاعدة والطالبان. وخلال الأسابيع القليلة الماضية وحدها، أسفرت عدة هجمات، بما في ذلك هجوم استهدف ممثلا دبلوماسيا روسيا في كابول، عن مقتل أو جرح العشرات. واستهدف العديد من تلك الهجمات الأقليات. وتكرر المكسيك التأكيد على أن الأراضي الأفغانية لا يمكن أن تصبح مرة أخرى قاعدة عمليات للأنشطة الإرهابية أو ملاذا آمنا لها.

والانتعاش الاقتصادي ضروري لاستقرار أفغانستان. وتعتقد المكسيك أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية دون إهمال الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

إن آثار فصل النساء واضحة، إذ تقدر اليونيسف أن حرمان الفتيات من التعليم الثانوي أدى إلى خسائر لا تقل عن ٥٠٠ مليون دولار للاقتصاد الأفغاني في الأشهر الـ ١٢ الماضية. ويتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلث في الفترة بين نهاية عام ٢٠٢٠ ونهاية عام ٢٠٢٢.

وكيف يمكن للطالبان أن تطلب دعم المجتمع الدولي لإنعاش الاقتصاد الأفغاني في الوقت الذي تعرقل فيه مشاركة المرأة في الحياة

أنفقت المملكة المتحدة ٣٠٦ ملايين دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية على أفغانستان في السنة المالية الماضية، والتزمت بتقديم ٣٠٦ ملايين دولار أخرى في السنة المالية الحالية. ونحن ثاني أكبر جهة مانحة لصندوق البنك الدولي لإعادة إعمار أفغانستان، ونواصل العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما بشأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ونسلم بأهمية استعادة السيولة في النظام المصرفي، بما في ذلك وجود مصرف مركزي فعال قادر على الوصول إلى احتياطات أفغانستان في الخارج. ويتطلب ذلك مصرفا مركزيا مستقلا، يعمل بشفافية، بقيادة مهنية وضوابط مناسبة لمنع تحويل الأموال إلى الإرهاب. والدعوة إلى إعادة الاحتياطات ببساطة قبل تلك الخطوات الأساسية دعوة غير مسؤولة ولا تتفق مع التزام حقيقي بوقف تمويل الإرهاب.

ويمكن للدعم الإنساني والمالي أن يساعد في تحقيق ذلك الهدف، ولكنه لن يحل مشاكل أفغانستان ما لم توضع اللبنات الأساسية للاستقرار. وللقيام بذلك، يجب على طالبان أن تحترم حقوق الإنسان، بدلا من قمعها، وأن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وأن تفي بالتزامات مكافحة الإرهاب التي تم التعهد بها في اتفاق الدوحة. ويجب أن تتحمل طالبان المسؤولية عن تحقيق استقرار الاقتصاد. وهذا يعني تهيئة بيئة تمكينية لزيادة الاستثمار، بما في ذلك كفالة الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات والميزانية وتمكين النساء - نصف السكان - من المساهمة في النشاط الاقتصادي.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بتعيين الممثلة الخاصة أوتنباييفا. ومن الحيوي لمستقبل أفغانستان أن تتعاون طالبان معها ومع الأمم المتحدة، ونحث جميع أعضاء المجلس على دعمها وهي تنفذ الولاية الحاسمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيدة بوينزوسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

أشكر السيد بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة كوفي على إسهاماتهم الهامة والقيمة.

وينبغي للطالبان أيضا أن تتخذ على وجه الاستعجال خطوات لتوحيد البلد، بما في ذلك من خلال تشكيل حكومة شاملة تمثل مصالح جميع الطوائف العرقية المختلفة والفئات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة.

والحالة الأمنية تثير قلقا بالغاً. لقد كان شهر آب/أغسطس، الذي تميز بسلسلة من الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وولاية خراسان، وتكرار الاشتباكات مع قوات المعارضة واستمرار وجود الجماعات الإرهابية الأجنبية، واحدا من أكثر الشهور دموية. ومن واجب الطالبان أن تكفل ألا تصبح أراضي أفغانستان ملاذا لأي جماعة إرهابية للقيام بأنشطتها الشنيعة. ولذلك يجب على الطالبان أن تتخذ إجراءات ملموسة للتصدي لتلك التهديدات.

مع اقتراب فصل الشتاء بسرعة، ستزداد بالمثل الاحتياجات المادية الملحة أصلاً. ونشجع جميع المانحين على زيادة مساعداتهم. ولكن حتى في الوقت الذي نعالج فيه الشواغل الإنسانية، هناك حاجة ملحة إلى النظر في إيجاد حلول طويلة الأجل واتباع نهج عملية، بما في ذلك الاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ لتحسين الأمن الغذائي والاعتماد على الذات.

والقرار الذي اتخذته طالبان في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ بحظر زراعة الأفيون خطوة إيجابية. ونرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونشجع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الدوليين على دعم تلك الجهود، ولا سيما تلك التي تبذل لتزويد المزارعين بالموارد والقدرات اللازمة لزراعة محاصيل بديلة.

ولا تزال مسألة كيفية إدارة الأصول الأفغانية المجمدة مثيرة للجدل. ونحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على العمل معا لتحديد الآليات والأطر المناسبة للتمكين من صرف هذه الأموال بطريقة يمكن أن تتعش الاقتصاد المتعثر.

وكما سمعنا اليوم من السيدة فوزية كوفي، لم يحرز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالقيود البغيضة المفروضة على المرأة في

الاقتصادية؟ ونظرا للاحتياجات الإنسانية الشديدة، لا يمكن للشعب الأفغاني الاستغناء عن المساهمة الاقتصادية الكبيرة للمرأة.

وفي غضون ذلك، نسلم بأهمية العمل الذي تقوم به دول المنطقة، ونحثها على ممارسة نفوذها لإحراز التقدم في تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وأظهر المجتمع الدولي أيضا التزامه بتقديم الدعم، سواء في مجال المساعدة الإنسانية أو من حيث تكييف ولاية البعثة. وقد حان الوقت لكي تستجيب طالبان باحترام حقوق أكثر من ٢٠ مليون امرأة وفتاة يعشن محصورات في منازلهن وبجمامية السكان من آفة الإرهاب.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والوكالات والصناديق والبرامج في الميدان. وأود أن أبرز العمل الهام الذي تضطلع به البعثة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لولايتها. ونأمل أن يساعد ذلك على التخفيف من الأثر السلبي لتلك الأسلحة في المنطقة.

السيد كيبيونو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر نائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماركوس بوتزل، والمديرة التنفيذية السيدة غادة فتحي والي، ونائبة رئيس البرلمان الأفغاني السابقة، السيدة فوزية كوفي، على إحاطاتهم صباح اليوم.

خلال العام الماضي، كان هناك توافق كبير في الآراء بشأن الحاجة إلى معالجة الحالة في أفغانستان. وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ إجراءات حاسمة للمضي قدماً. وتتطلب نهجنا استعراضاً شاملاً للتحديات التي نواجهها، والتقدم المحرز، وكيف يمكننا المشاركة بشكل أفضل وأكثر فعالية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ولا تزال التحديات الاقتصادية والإنسانية والأمنية التي تواجه أفغانستان شاغلاً ملحاً. ويجب مواجهتها من خلال تضافر الجهود. كما تتطلب هذه التحديات أن تشارك طالبان في حوار مفتوح وأن تبدي المرونة بغية تحسين سبل عيش ملايين الأفغان.

ويجب كفالة حصول الفتيات على التعليم، بما في ذلك التعليم الثانوي. فالحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو من هم في السلطة إلى إعادة المرأة إلى مركز الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد عن طريق تيسير وصولها إلى جميع مجالات وقطاعات النشاط.

أما على الجبهة الأمنية، فإن توسع الاتجار بالمخدرات، وتكثيف الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان في الأشهر الأخيرة، والاشتباكات المتكررة بين المعارضة وقوات الأمن، فضلاً عن وجود قوات أجنبية على الأراضي الأفغانية، كلها أسباب تدعو إلى القلق. وندين استخدام الإرهاب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ضد السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال. ونردد نداء الأمين العام من أجل الحوار بحسن نية بينما ندعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

والحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. فقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستوى مثير للقلق. ومع اقتراب موسم الشتاء، من الملح أن تكون خطة الاستجابة الإنسانية فعالة من أجل مساعدة الفئات السكانية الأفغانية الأضعف. وتؤدي عواقب تغير المناخ إلى تفاقم هذه الحالة وإحياء الحاجة الملحة إلى العمل لتجنب وقوع كارثة إنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو المانحين إلى مواصلة تضامنهم من خلال المساهمة بقدر أكبر في خطة الاستجابة الإنسانية.

في الختام، نكرر التأكيد على الحاجة إلى الحوار بين القوات الأفغانية، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لصالح الاستقرار والسلام الدائم في أفغانستان. أخيراً، أود أن أؤكد من جديد دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الرائع في الميدان.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات اليوم: السيد ماركوس بوتزل، والسيدة غادة فتحى إسماعيل والي، والسيدة فوزي كوفي. وأود أيضاً أن أرحب

أفغانستان. ولذلك، من المؤسف أنه بعد مرور عام، تظل الفتيات الأفغانيات لا يتمكن من الالتحاق بالتعليم الثانوي وتحرم النساء من فرص العمل والإسهام بحق في تنمية بلدهن. ويجب علينا جميعاً أن نطالب حركة طالبان بأن تفعل ما هو صحيح: السماح للفتيات باستخدام حقهن في الحصول على التعليم وإدماج المرأة في الاقتصاد من خلال منحهن فرصاً للعمل.

في الختام، أكرر التأكيد على أنه إذا كانت طالبان ترغب في أن تحظى بأي شكل من أشكال الاحترام والاعتراف الدوليين وتتوقع ذلك، فيجب أن تأخذ على محمل الجد التزاماتها على جميع الجبهات، من كفالة تمتع النساء والفتيات بحقوقهن في التعليم وإتاحة فرص العمل بأجر، إلى توحيد البلد من خلال الحكم الشامل للجميع ومكافحة الإرهاب. وترحب كينيا بتعيين السيدة روزا أوتنباييفا ممثلة خاصة جديدة للأمين العام في أفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل معها ومع فريقها. وأؤكد من جديد تضامن كينيا مع شعب أفغانستان واستعدادها لدعم جميع المساعي الرامية إلى كفالة سلامته ورفاهه.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر نائب الممثل الخاص، السيد ماركوس بوتزل، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحى والي، على إحاطتهما بشأن الحالة في أفغانستان. لقد تابعنا باهتمام الإحاطة التي قدمتها السيدة فوزية كوفي، ممثلة المجتمع المدني.

إن الإحاطات التي استمعنا إليها من فورنا تذكرنا بخطورة الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في أفغانستان، التي تؤثر عواقبها على السلام والأمن في المنطقة بأسرها وخارجها. وفي هذا الصدد، يكرر بلدي نداءه إلى السلطات الأفغانية بأن تكون أكثر انفتاحاً. فأليات الإدماج والتمثيل داخل الإدارة ضرورية لتحديث المناخ السياسي والاجتماعي.

ونجدد دعوتنا إلى حركة طالبان إنهاء القيود المفروضة على حريات النساء والفتيات وانتهاكات حقوقهن التي اكتسبها بشق الأنفس.

هياكل حكم أكثر تمثيلاً شمولاً للجميع. في مثل هذا السيناريو يجب أن نجدد نداءنا إلى إدارة الأمر الواقع باحترام التزاماتها السابقة وتشكيل حكومة شاملة بمشاركة عادلة للنساء والأقليات العرقية والدينية.

تحت البرازيل أيضاً سلطات الأمر الواقع على تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للسكان الأفغان بهدف كبح الانتهاكات غير المقبولة المشار إليها في تقرير الأمين العام بشكل حاسم.

أخيراً، نود أن نكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يخضع أي حظر سفر على قادة الأمر الواقع لتقييم متعمق. فربما يسفر عزلهم عن التفاعلات مع نظرائهم الأجانب عن نتائج عكسية وبالتالي قد لا يسهم في اعتدال بعض مواقف النظام المتشددة.

وتعتمد فاعلية أفغانستان بوصفها أمة متكاملة تماماً مع جيرانها والمجتمع الدولي على نطاق أوسع أيضاً على السياسات الإنمائية طويلة الأجل التي قد تمكن البلد من تجاوز القيود وعدم اليقين المرتبطين بالإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ. عليه، نجدد دعوتنا إلى رفع التجميد عن جميع أصول المؤسسات المالية الأفغانية.

ونذكر أيضاً بسياساتنا المتعلقة بتوفير تأشيرات إنسانية للأفغان المهددين بالآزمة في بلادهم مع التركيز بوجه خاص على النساء والفتيات. فحتى الآن صدرت أكثر من ٥ ٠٠٠ تأشيرة إنسانية.

في ١٥ آب/أغسطس أقمنا الذكرى السنوية الأولى لتغيير النظام غير أن الحالة لم تتحسن بعد في الميدان. وتظل البرازيل مستعدة لدعم الجهود المتفانية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن لأجل تحقيق مستقبل السلام والاستقرار والتقدم الذي يستحقه شعب أفغانستان.

السيدة داوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على معلوماتهم المستكملة اليوم، خاصة السيدة كوفي على دعوتها القوية إلى العمل. ويجب علينا ضمان عدم إغفال النساء والفتيات في أفغانستان.

يحرزنا حرمان الشعب الأفغاني من حقه الأساسي في أن يعيش حياة كريمة. وكما ذكر في لقاء وسائل الإعلام اليوم مع ١٠ أعضاء

بوفود أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان وباكستان في جلسة اليوم.

نقر البرازيل بالعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا تزال ملتزمة التزاماً عميقاً بتأييد ولايتها ودعمها من أجل تحقيق مستقبل أكثر تماسكاً واستقراراً وازدهاراً لجميع المواطنين الأفغان. إن أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2022/692) يلقي الضوء على عدد من التطورات الإيجابية، التي نلاحظها بارتياح. وتشمل هذه التطورات عودة مسؤولين حكوميين سابقين وشخصيات سياسية من الخارج؛ وزيادة التفاعل بين أعضاء مجلس الوزراء بحكم الأمر الواقع والقيادة والدوائر المحلية، مثل زعماء القبائل والمجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ وانخفاض في إجمالي عدد الحوادث الأمنية المتصلة بالنزاع، وفي عدد إصابات المدنيين، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢١.

ومع ذلك، يثير التقرير أيضاً شواغل مقلقة فيما يتعلق بإقامة سلام ووحدة مستدامين في البلد. ومن أهم هذه الشواغل الادعاءات المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن بحكم الأمر الواقع، فضلاً عن التهديدات والاعتقالات والاحتجازات التعسفية ضد نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام. ومما يثير القلق البالغ الملاحظات الواردة في التقرير بشأن استمرار معاناة النساء والفتيات الأفغانيات، اللواتي ما زلن يعانين من سياسات تمييزية تعرض مستقبلهن للخطر وتتعارض تماماً مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى نفس المنوال، يجب التمسك الكامل بحقوق النساء والفتيات وكفالة حضورهن في الحياة العامة إذا أريد لأفغانستان أن تتابع مساراً مستداماً إلى الأمام.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن إدارة الأمر الواقع قد فشلت في اتخاذ خطوات بطريقة صادقة ومجدية لحماية حقوق الشعب الأفغاني وإقامة

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بدايةً، أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم، والتي أكدت مجدداً قتامة الأوضاع في أفغانستان، إذ يشهد البلد ما يمكن وصفه بعاصفة في ظل مواصلة التمييز ضد النساء والفتيات وانهايار الاقتصاد المحلي ونقص السيولة واستمرار الهجمات الإرهابية. ويضاف إلى ذلك كله الظواهر المناخية القاسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية حول العالم، ونقص المساعدات.

وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصبحت الوكالات الإنسانية مُجبرة على إجراء عدد أقل من جولات المساعدات المقررة. وتزداد الشواغل في ظل استمرار المضايقات والترهيب ضد العاملات في المجال الإنساني، بالتزامن مع انخفاض المساعدات، الأمر الذي يهدد بالتخلي عن النساء والفتيات المتواجدات في مناطق يصعب الوصول إليها في أفغانستان.

إن القول بأن الوضع الحالي لا يمكن تحمله وسيؤدي للمزيد من المعاناة وانعدام الاستقرار هو مجرد استخفاف بالوقائع، فتجنب كارثة إنسانية، يقتضي إعادة تنشيط الاقتصاد الأفغاني. لذا، رحبت دولة الإمارات بإعلان الولايات المتحدة إنشاء الصندوق الأفغاني لإدارة ٣,٥ مليار دولار من الاحتياطات في البنك المركزي الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني، ونرى أنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويتعين اتخاذ خطوات مماثلة لتسهيل المعاملات المالية وإعادة تنشيط الخدمات المصرفية لزيادة السيولة في الاقتصاد الأفغاني. وكما أوضح وكيل الأمين العام السيد مارتن غريفيث للمجلس في آب/أغسطس الماضي (انظر S/PV.9118) يتعين على المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المؤسسات المعنية، تكثيف جهودها لتقليل من الإجراءات المُفرطة التي تتخذها البنوك لتخفيف المخاطر، وذلك بهدف ضمان استمرارية عجلة الاقتصاد. ونأمل أن تساعد الترتيبات التي سيتم وضعها لتشغيل الصندوق الأفغاني في هذه المسألة.

من جانبها، تواصل دولة الإمارات التضامن مع الشعب الأفغاني، بما في ذلك عبر بذل جهود مثل التوقيع على مذكرة تفاهم مع اللجنة

منتخبين في مجلس الأمن وخمسة أعضاء قادمين، لقد جعلت طالبان أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي تمنع فيه الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. فهي تعيد ممارسات القهر الكامل للمرأة مع حرمانها من حقوقها الخاصة، بل حرمانها مما أكدناه بصفتنا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا في أقوالنا وأفعالنا: حقوقها العالمية.

فبحرمان المرأة من تلك الحقوق تعامل سلطات الأمر الواقع ما يقرب من نصف السكان على أنهم بشر أقل شأنًا، بل تحرمها من إنسانيتها نفسها. ومهما كان سوء الوضع الاقتصادي والأمني، ومهما أسيء تفسير التقاليد والدين، فليس هناك ما يبرر استبعاد المرأة وقهرها. ولا يسعنا نحن بصفتنا المجتمع الدولي أن نتنازل عن هذه المعايير الأساسية.

نعلم أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين أو التنمية والرخاء مع حرمان نصف السكان من حقوقهم الأساسية. وينبغي أن تكون كفالة احترام هذه الحقوق محورا وأولوية في جميع الجهود الرامية إلى ضمان حفظ النظام وسيادة القانون في أفغانستان. ولا يمكننا أن نضحي بذلك بدعوى حل مسائل أخرى أكثر إلحاحا. لذلك السبب ترى ألبانيا أن كفالة تلك الحقوق شرط ضروري للتصدي لأي من التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان اليوم وفي المستقبل.

ونؤيد بقوة عمل البعثة في مساعدة سلطات الأمر الواقع على تنفيذ ما تعهدت به. ونحثها على التعاون مع رئيسة البعثة المعنية حديثا والانخراط معها في تنفيذ ولاية البعثة.

ونظرا لاقتراب فصل الشتاء فإننا ندعو إلى توزيع المزيد من الدعم الإنساني على المنظمات الدولية. كما ندعو سلطات الأمر الواقع إلى احترام وكفالة حرية التنقل الكاملة ودون عوائق للبعثة، فضلا عن كفالة وصول المساعدات الإنسانية. وندعوها أيضا إلى قطع جميع علاقاتها مع الشبكات والجماعات الإرهابية المسؤولة عن الهجمات العنيفة في أفغانستان وخارجها. ونلح على أن تحصل سلطات الأمر الواقع على قبول المجتمع الدولي بالوفاء بالحد الأدنى من المطالب التي يفرضها عليها إذا أرادت أن تُقبل عضوية أفغانستان في المجتمع الدولي.

الأفغاني أو رغباته ستؤدي إلى تأجيج مشاعر السخط على المستوى المتوسط والبعيد، فإذا لم يستمع من يتولى الحكم إلى ما يريده الرجال والنساء الأفغان فسيكون من الصعب، بل من المستحيل، تحقيق السلام المستدام في البلاد.

لذلك يتعين على مجلس الأمن، في ضوء التحديات الأمنية الأخيرة، أن يُصرَّ على تحقيق توقعاته الواردة في قراراته ذات الصلة بشأن ضرورة وجود حكومة تعكس تمثيلاً شاملاً للأفغان والمشاركة الكاملة للمرأة، وأن تكون هذه الحكومة قادرة على فرض الأمن على كافة الأراضي الأفغانية، واتخاذ اللازم للحيلولة دون أن تكون أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابيين، باعتباره يشكل تهديداً على الأمن والسلام الإقليميين والدوليين. ونؤكد مجدداً على أهمية إبقاء التواصل المدروس مع طالبان، وإغلاق قنوات التواصل لن يحقق النتائج المرجوة في المجالات التي يرغب المجتمع الدولي في إحراز تقدم فيها.

وستظل دولة الإمارات ملتزمة بدعم الشعب الأفغاني، وستواصل المشاركة بشكل بناء سواء في المجلس أو من خلال الترتيبات الإقليمية بهدف تحسين الأوضاع في أفغانستان.

السيدة إيفستيغنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتها بشأن حالة المخدرات في أفغانستان. كما استمعنا بعناية إلى السيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام والرئيس بالنيابة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإلى السيدة فوزية كوفي، ممثلة المجتمع المدني. واطلعنا على تقرير الأمين العام الصادر مؤخراً عن الحالة في البلد الذي عانى طويلاً (S/2022/692). ونود أيضاً أن نعرب عن تعازينا للمتضررين في أعقاب عمل إرهابي دموي آخر في كابل الأسبوع الماضي.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، أجرينا مناقشة مفيدة جداً في قاعة مجلس الأمن (انظر S/PV.9118) مكرسة للذكرى السنوية للحملة المشينة التي دامت ٢٠ عاماً في أفغانستان وعواقبها المحزنة، التي لا يزال شعب أفغانستان يتعامل معها حتى يومنا هذا. غير أننا ما زلنا نسمع

الدولية للصليب الأحمر لتقديم مساهمة قدرها أربعة ملايين دولار أمريكي لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية للمستشفيات في أفغانستان، ومنها أجور العاملين وتكاليف اللوازم الطبية والكهرباء والوقود.

ونشدد على أن إعادة تنشيط الاقتصاد الأفغاني سيكون مستحيلاً في ظل استبعاد نصف السكان من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. فوفقاً لليونيسف، وكما أشار بعض أعضاء المجلس، أدى حرمان الفتيات من التعليم الثانوي إلى تكبد الاقتصاد الأفغاني خسائر لا تقل عن ٥٠٠ مليون دولار خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مما يبرهن على الصلة الوثيقة بين مشاركة المرأة والأداء الاقتصادي وارتباط ذلك بالتنمية على نطاق أوسع.

يؤسفنا عدم اتفاق مجلس الأمن على إصدار بيان هذا الشهر يتعلق بتعليم الفتيات في أفغانستان، والتحديات الأخرى في البلد، إذ تُعتبر أوضاع النساء والفتيات، وكذلك التعافي الاقتصادي والمخاوف الأمنية، من التحديات التي تهدد السلام والأمن وتستوجب من هذا المجلس أن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهةها بدعمٍ من البعثة.

ويتعين على المجلس التركيز على هدفنا المشترك - وهو مساعدة الشعب الأفغاني وتجنب خلق انقسامات - لا داع لها - بشأن الأولويات التي ينبغي التعامل معها في هذا الملف.

ونشدد هنا على أن حصول الفتيات الأفغانيات على التعليم يعدّ بالدرجة الأولى مطلباً تسعى له العائلات الأفغانية والفتيات أنفسهن، وليس فقط مجلس الأمن، حيث يبذل الشعب الأفغاني قصارى جهده لإعادة الفتيات إلى المدارس، ويتعين على سلطات الأمر الواقع أن تستمع لهذه الأصوات وأن تستجيب لها.

وأخيراً، أودّ التطرق إلى الوضع الأمني، والإشارة لإحدى ملاحظات تقرير الأمين العام الأخير (S/2022/692) بشأن ظهور جماعات جديدة مناهضة لطالبان، وما يتصل بذلك من تزايد الحوادث الأمنية التي تعارض طالبان. إن أسلوب حكم طالبان ورسمها للسياسات في أفغانستان عبر إصدار مراسيم لا تراعي مصالح الشعب

المشاكل بسبب الخوف من الجزاءات. ومن الواضح أن المانحين الغربيين غير مهتمين بتوسيع نطاق المساعدة إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الأساسية وبرامج الإنعاش المبكر. وفي ذلك السياق، فإن الحالة المتعلقة برفع التجديد عن الأصول صارخة بشكل خاص. وكان يبدو أنه كان ينبغي إحراز بعض التقدم بشأن هذه المسألة بعد النداءات العديدة التي وجهها الشعب الأفغاني نفسه والأوساط الأكاديمية الأمريكية وعدد من ممثلي المجتمع المدني إلى الولايات المتحدة وحلفائها. ومن المؤسف أننا أصبحنا مجرد شهود على إعلان عن تحويل الأصول الأفغانية إلى حساب خاص في مصرف سويسري لن تتمكن سلطات البلد من الوصول إليه وسينفق على تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية وإنسانية مؤقتة. وندعو إلى إعادة الأصول المسروقة فوراً إلى الشعب الأفغاني.

وفي الوقت نفسه، نسمع اتهامات مستمرة ضد قيادة طالبان بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ولا سيما للنساء والفتيات. ونعتبر المشاكل في أفغانستان اليوم خطيرة للغاية، وينبغي معالجتها. ولكن ينبغي لنا أيضاً ألا نتجاهل أن نتيجة عملية إرساء الديمقراطية التي دامت ٢٠ عاماً في البلد كانت المخاطرة بالحق الرئيسي للنساء والفتيات الأفغانيات - وهو الحق في الحياة. ومع ذلك، فقد مر وقت طويل منذ أن فوجئنا بالأساليب التي تستخدمها واشنطن، بدعم من حلفائها، فيما يتعلق بالأنظمة التي تعتبرها غير مرغوب فيها. ونحن على دراية باستخدامهم للجزاءات الانفرادية والضغط السياسي والإنذارات النهائية. وفي الوقت نفسه، سيمحو زملاؤنا بعناية من التاريخ أدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة وغيرها من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، لضمان ألا ينتهي المطاف بتلك الجرائم أبداً في تقارير هيئات الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية، كما لو أنها لم تحدث قط. وعلى الرغم من ذلك، نتوقع أن تستأنف المحكمة الجنائية الدولية عملها في جمع الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان، وأن يحاسب الجناة.

فسيكون من المستحيل بناء سلام مستدام في أفغانستان دون تقديم المساعدة الدولية لشعبها في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع

اليوم زملاؤنا الغربيين، بقيادة الولايات المتحدة - بما في ذلك من على منبر الجمعية العامة - يأسفون للنتائج المروعة للأشهر الـ ١٢ التي قضاها طالبان في السلطة، بينما يحاولون إلقاء كل المسؤولية عن فشل حربهم التي دامت ٢٠ عاماً وتدهور الحالة على السلطات الجديدة.

إن الحالة السياسية الداخلية الراهنة في أفغانستان هي في الواقع حالة صعبة للغاية. والمخاطر الأمنية مثيرة للقلق. تهتز البلاد مرة أخرى بسبب الهجمات الإرهابية التي ينظمها مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) - ولاية خراسان، مع وقوع الأقليات الدينية والعرقية ضحية لأعمالهم الشنيعة، بمن في ذلك النساء والأطفال. ومن المفجع أن اثنين من موظفي السفارة الروسية في كابل قتلوا أيضاً على أيدي إرهابيين في بداية أيلول/سبتمبر. ومن الواضح أن تنظيم داعش يستخدم جميع الموارد المتاحة له ليُفَاقم الحالة السياسية الداخلية، مما يخلق جواً من الخوف واليأس بين السكان ومرتباً لعدم الاستقرار يمكن أن يمتد في نهاية المطاف إلى آسيا الوسطى ثم إلى روسيا. ونرى في ذلك محاولة لإثبات عجز سلطات طالبان عن السيطرة على ما يحدث في البلد.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء الزيادة في إنتاج المخدرات الذي بلغ أبعداً لم يسبق لها مثيل على مر السنين. ونذكر أن جهود السلطات غير كافية، ولكن ذلك ليس مفاجئاً، بالنظر إلى أن الإدارة في كابل وأسيادها في واشنطن قد عمدوا إلى إخفاء مسألة المخدرات عن الأنظار لسنوات بينما كانت تُستخدم حصراً لغسل الأموال. ونرحب بمشاركة ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مناقشة اليوم ونعوّل على المساعدة الملموسة التي يقدمها المكتب في سياق الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في كبح جماح خطر المخدرات.

ومن غير المناسب ببساطة انتقاد الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس من خلال القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) لتوسيع قنوات تقديم المساعدة الإنسانية غير المشروطة إلى أفغانستان، فإن الواقع هو أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات الإنسانية لا تزال تواجه عدداً كبيراً من

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المديرية التنفيذية السيدة والي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام بوتزل، والسيدة كوفي على إحاطاتهم. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعينة حديثاً، السيدة روزا أوتونباييفا، على قبولها دعوة الأمين العام لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه المرحلة الحرجة. وتستحق قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وموظفوها ثناء خاصاً على جهودهم الدؤوبة في أفغانستان.

ويوضح أحدث تقرير فصلي للأمين العام (S/2022/692) التداعيات الوخيمة لاستيلاء طالبان على السلطة. فالحالة الأمنية آخذة في التدهور. وقيدت طالبان معظم حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ورفضت السماح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة بعد الصف السادس. ويستمر الاقتصاد الأفغاني في التدهور. والاحتياجات الإنسانية الهائلة بالفعل آخذة في الازدياد.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، وقع هجومان إرهابيان مميتان في هرات وكابل منذ أن اجتمع مجلس الأمن سابقاً لمناقشة أفغانستان (انظر S/PV.9118). ونحن ندين تلك الأعمال الإرهابية الشنيعة، التي، مقترنة بما كشف مؤخراً عن أن الطالبان كانت تؤوي زعيم القاعدة، تؤكد أهمية أن نتوخى اليقظة في تعاملاتنا مع طالبان.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، يجب أن نقر بأن يوم ١٧ أيلول/سبتمبر صادف مرور عام على منع طالبان الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. والواقع أن الولايات المتحدة تأسف لأن بعض أعضاء مجلس الأمن منعه من الإشارة إلى ذلك المعلم المستهجن بصورة رسمية على نحو أكبر. وأكد متحدث باسم طالبان مؤخراً لأحد المنابر الإعلامية الدولية أن الإسلام يمنح المرأة الحق في التعليم والعمل وريادة الأعمال. ثم ادعى المتحدث أن طالبان تحتاج أولاً إلى تهيئة ما يسمى بالبيئة الآمنة للنساء والفتيات في أماكن العمل وفي المدارس. وقد رأينا تقريراً إعلامياً مماثلاً على هذا المنوال هذا الصباح. ولكننا نحتاج أفعالاً وليس أقوالاً.

والتنمية الاقتصادية، مع حل مشاكلها الطويلة الأمد في مجالي الإرهاب والمخدرات. وفي الوقت نفسه، من المهم الحفاظ على الحوار مع السلطات الجديدة مع الامتناع عن استخدام الابتزاز. وكان ينبغي للولايات المتحدة أن تتعلم من تاريخها الخاص في العلاقات مع طالبان عدم جدوى مثل هذه السياسة. وسيكون من الضروري العمل بصبر مع الأفغان لإنشاء دولة تستوعب الجميع سياسياً وعرقياً، وخالية من الإرهاب والمخدرات، ومستقرة اقتصادياً ومتطورة، وتُحترم فيها وتُصان حقوق جميع مواطنيها، بمن فيهم الأقليات الدينية والعرقية والنساء والفتيات.

وينبغي أن يستند عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى هذه النهج البناءة والعملية والشاملة. ويحدونا أمل كبير في الجهود التي تبذلها الرئيسة المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا، بالنظر إلى فهمها لتفاصيل الحالة والبلد والمنطقة ككل. بيد أن هذه المسائل ينبغي ألا تستخدم كشرط مسبقة لحل المشاكل الإنسانية والاقتصادية العاجلة. وفي ذلك الصدد، من غير المقبول ربط رحلات وفد طالبان لحضور المفاوضات بشأن قضايا السلام والاستقرار بحالة حقوق الإنسان. فهذا النهج لا يضر إلا بالقضية ويعوق الأطراف الفاعلة الإقليمية عن الإسهام بفعالية في التوصل إلى حل سلمي.

وما فتئت روسيا تدعو باستمرار إلى بذل جهود لتعزيز التعاون مع شعب أفغانستان الشقيق الذي سنواصل تقديم المساعدة له بهدف تحقيق تسوية شاملة. كما نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأفغان، على الرغم من محاولات استبعاد روسيا - إحدى القوى الزراعية الرئيسية في العالم - من التجارة الدولية والعقبات التي وضعت لمنع تعاوننا حتى مع برنامج الأغذية العالمي. وسنواصل التعاون مع أفغانستان من خلال الاتصالات الثنائية مع سلطات الأمر الواقع والأفغان الآخرين عبر الأطر الإقليمية، بما في ذلك في سياق صيغة موسكو، والاجتماعات مع دول الجوار الإقليمية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يدعو إلى إتاحة إمكانية وصول طالبان بسهولة إلى ٣,٥ بليون دولار من أصول البنك المركزي الأفغاني في هذا الوقت. ونعتقد أنه من الأفضل توجيه اهتمام أعضاء المجلس إلى ما يمكنهم القيام به لمعالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية المستمرة في أفغانستان.

ومن جانبها، أعلنت الولايات المتحدة قبل أربعة أيام فقط عن تقديم ٣٢٧ ملايين دولار إضافية كمساعدات إنسانية لأفغانستان للاستجابة للأزمة المستمرة، ما يرفع المساعدات الإنسانية الأمريكية لأفغانستان إلى أكثر من ١,٥ مليار دولار منذ آب/أغسطس ٢٠٢١. وسنواصل تركيز هذه المناقشات على ما يمكن لأعضاء المجلس أن يفعلوه لمساعدة أفغانستان. لقد كثفت الولايات المتحدة من جهودها. لقد ساهمنا بأكثر من مليار دولار في المساعدات الإنسانية منذ آب/أغسطس، وأصدرنا سبعة تراخيص عامة، ودافعنا عن قرار مجلس الأمن (القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)) الذي وضع صراحة لتمكين منظمات الإغاثة من تلبية الاحتياجات الأساسية، وعملنا مع المؤسسات المالية الدولية لتوفير ١,٥ مليار دولار أخرى للخدمات الأساسية في أفغانستان. وما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بتقديم المساعدة الأساسية للشعب الأفغاني وسنواصل العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمساعدة الشعب الأفغاني الآن وفي المستقبل.

وأود فقط أن أقول لزميلتي الروسية أن روسيا طردت من أفغانستان في التسعينيات من القرن الماضي. ولذلك فهي ليست في وضع يسمح لها بإلقاء محاضرات علينا - أو على أي شخص آخر - بشأن كيفية إدارة شؤوننا. فقد كان لروسيا غطاء أمني مجاني لمدة ٢٠ عاما، بينما كنا هناك. وأنا أعلم أن كل ما تريده روسيا هو أن تنتشر قواتنا في أفغانستان. وكما قالت زميلتي الروسية مرات عديدة، إنها منطقتهم المجاورة، وهم الآن بحاجة إلى تكتيف الجهود.

ولا مانع لدي من القول إنه في المرة السابقة التي أجرينا فيها هذه المناقشة، لم يكن بوسع ممثل الاتحاد الروسي أن يدعي سوى الإنجازات الصناعية المفترضة للاحتلال السوفياتي في أفغانستان بوصفها إسهاما روسيا للشعب الأفغاني في وقت حاجته الحالي. وأود أن أكرر أنهم بحاجة إلى تكتيف جهودهم.

وأود أن أذكر طالبان بأن الفتيات الأفغانيات التحقن بالمدارس الثانوية لمدة عقدين حتى قبل عام واحد. وخلال تلك الفترة، كان مصدر التهديد الرئيسي الذي واجههن هو طالبان. إن الولايات المتحدة ومعظم أعضاء المجلس الآخرين يرددون فحسب ما قاله الآباء الأفغان بالفعل لطالبان. فقد نزل الآباء الأفغان في العديد من المقاطعات إلى الشوارع مطالبين بإعادة فتح المدارس لبناتهم. وينبغي لحركة طالبان أن تستجيب لذلك. وفي الشهر الماضي، التقيت أنا والسفيرة ليندا توماس غرينفيلد بعدة مجموعات مختلفة من النساء الأفغانيات. وأوضحنا لنا أن دعواتهن لعقد اجتماع معهن لم يقبلها جميع أعضاء المجلس منذ استيلاء طالبان على السلطة. وينبغي لجميع أعضاء المجلس الاستماع أيضا.

ومن جانبنا، نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة النساء والفتيات الأفغانيات في ضوء سياسات طالبان المدمرة. ففي الأسبوع الماضي، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة، أنتوني بلينكن، إطلاق التحالف من أجل المرونة الاقتصادية للمرأة الأفغانية، والذي سيعزز فرص تعزيز الحياة المهنية والتعليم وريادة الأعمال للنساء الأفغانيات اللاتي يعشن في أفغانستان وبلدان ثالثة. ونطلب إلى أعضاء المجلس أن ينضموا إلينا في اتباع طرق مبتكرة لدعم جميع الأفغان خلال هذا الوقت المروع.

وتتخذ الولايات المتحدة إجراءات لمعالجة الحالة الاقتصادية المتردية في أفغانستان أيضا. وفي هذا الشهر، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين والخبراء الاقتصاديين الأفغان، أعلننا عن إنشاء صندوق لشعب أفغانستان، سيحمي ويحافظ ويقدم مدفوعات محددة الأهداف بقيمة ٣,٥ مليار دولار في احتياطي البنك المركزي الأفغاني لتوفير قدر أكبر من الاستقرار للاقتصاد الأفغاني. وتوجد ضمانات قوية لمنع استخدام الأموال في أنشطة غير مشروعة.

وكما سمعنا من فورنا، جعل بعض أعضاء المجلس من انتقاد جهودنا ممارسة معتادة. وأود أن أكرر ما قلناه من قبل: في ضوء ما نعرفه عن استعداد الطالبان المتجدد على ما يبدو لإيواء زعيم تنظيم القاعدة، لا يمكن لأي بلد جاد في احتواء الإرهاب في أفغانستان أن

وكما رأينا، لا يزال الاتجار بالمخدرات عاملاً مزعجاً للاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. فلا تزال أفغانستان أحد البلدان الثلاثة التي تنتج أكثر من ٩٥ في المائة من محاصيل خشخاش الأفيون المزروعة في العالم. كما أن الاتجار بالميثامفيتامين المصنع في أفغانستان أخذ في التوسع، ولا نرى أي مؤشرات ملموسة على إحراز أي تقدم في هذا الصدد.

وأخيراً، لن تغض فرنسا الطرف عن الحالة الإنسانية، التي لا تزال مثيرة للقلق. لقد صرفت فرنسا أكثر من ١٢٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية منذ أغسطس/آب، فضلاً عن تقديم مساعدات طارئة لضحايا الفيضانات والزلازل الذي وقع في حزيران/يونيه. ونحن نساهم في التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، الذي حشد أكثر من بليون يورو هذا العام لأفغانستان. ووسط تقارير عن محاولات طالبان التدخل في إيصال المعونة الإنسانية، ما زلنا نطالب بأن تتاح لجميع السكان إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق إلى تلك المساعدة. فلم تظهر طالبان أي مؤشر على أنها تراعي احتياجات وتوقعات شعبها. إن المجتمع الدولي مستعد للعمل مع أفغانستان، بشروط معينة غير قابلة للتفاوض، وسنواصل تقييم الامتثال لها على أساس إجراءات طالبان. ولا يمكن أن تكون أحكام القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) أكثر وضوحاً من ذلك بشأن الالتزامات، التي لا يمكن مقايضتها أو إنزالها إلى مرتبة متدنية. فليس هذا هو الوقت المناسب لنقل من مطالبنا أو لنمنح طالبان تنازلات مالية من جانب واحد.

تكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للشعب الأفغاني والأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أود أن أثني على عملها الممتاز والحاسم في الميدان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيجنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أشعر بأنني مضطرة للرد على البيان الذي أدلى به زميلنا من الولايات

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لفرنسا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد بوتزل والسيدة والي والسيدة كوفي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، نتمتع طالبان تلك الحقوق في تحد صارخ للالتزامات التي قطعت. وتتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من ممارسات طالبان، التي تتحكم في جميع جوانب حياتهن اليومية وتحرمهن من أبسط حقوقهن وحریاتهن. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار العنف ضد المرأة، واستبعادها من الحياة العامة، وفرض النقاب الكامل، والقيود المفروضة على حصول المرأة على الخدمات العامة، والتعليم الثانوي، والاقتصاد، ومعظم المناصب، بما في ذلك في الإدارة.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء حرمان النساء من الوصول إلى العدالة، وارتفاع معدلات الزواج القسري، بما في ذلك زواج الأطفال، والقيود المفروضة على حرية التظاهر السلمي، والاعتقالات، وسوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي. وتؤثر أشكال القمع التي لا تعد ولا تحصى أيضاً على الأطفال، المعرضين للخطر بشكل خاص. وندعو إلى وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب وتنفيذ توصيات حقوق الإنسان من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لا يمكن أن يكون هناك انتعاش لأفغانستان، بما في ذلك الانتعاش الاقتصادي، بدون المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في العملية.

ثانياً، رأينا أن الحالة الأمنية في البلد ظلت بالغة الهشاشة لعدة أشهر. وعلى جبهة مكافحة الإرهاب، استمرت الهجمات التي يشنها تنظيم داعش - خراسان، وأظهر التنظيم أنه قادر على ضرب ولايات جديدة ومهاجمة المدنيين والأهداف الدبلوماسية على حد سواء. ومن الواضح أيضاً أن العلاقات بين طالبان والقاعدة لم تنقطع، على الرغم من مطالبات المجلس الواضحة بذلك.

العام أنطونيو غوتيريش على تعيينه السيدة روزا أوتونباييفا، وهي امرأة متقانية وذات خبرة كبيرة، ممثلة خاصة جديدة له في أفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تعدّ جلسة اليوم في بداية الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وخلال الجلسة العامة للجمعية العامة التي عقدت في الأسبوع الماضي سمعنا من زعماء العالم عن التحديات غير المسبوقة التي تواجه العالم اليوم وسبل التصدي لها. ومما يؤسف له أن أفغانستان تعاني حاليا من الأثر المركب لتلك التحديات العالمية، فضلا عن أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية وإنسانية حادة في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة.

في حين أن شعارنا الرئيسي في الأمم المتحدة هو ألا نترك أحدا خلف الركب، وبينما اضطلعت النساء الأفغانيات، اللاتي يشكلن نصف المجتمع الأفغاني، بدور حاسم في جميع جوانب التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في أفغانستان على مدى عقدين من الزمن، فإن النساء والفتيات الأفغانيات تحت حكم طالبان محرومات الآن من حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية. إذ يتم محوهن بصورة منهجية من جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لقد مر أكثر من عام منذ إغلاق المدارس الثانوية أمام الفتيات. إن أكثر من ٢٤ مليون أفغاني يحتاجون إلى الدعم الإنساني ويواجه قرابة ٢٠ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويواجه اللاجئين والمهاجرون الأفغان وضعاً مزريراً ومستقبلاً غامضاً. وبينما تواصل بلدان كثيرة بذل كل جهد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فإن المكاسب التي حققتها أفغانستان بشق الأنفس على مدى عقدين من الزمن، بما في ذلك خطط العمل الوطنية والتقدم المحرز على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، التي وضعها واعتمدها خبراء أفغان بدعم من المجتمع الدولي، قد انعكس مسارها أو تبددت تماماً.

أود أن أؤكد مجدداً أنه يجب استعادة الحقوق والحريات الأساسية لجميع النساء والفتيات الأفغانيات وإعادة فتح المدارس أمام الفتيات

المتحدة وادعاءاته بأن روسيا لم تفعل شيئاً لصالح أفغانستان. في هذا الصدد، وكما حدث في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن أفغانستان (انظر S/PV.9118)، من المهم التذكير بالحالة التي غادر فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أفغانستان. إنني واثقة بأن بعض الأفغان ما زالوا يتذكرونها جيداً. ومع ذلك، لا يمكن للولايات المتحدة أن تتباهى بالأساليب التي استخدمتها لمكافحة ذلك الإرث السوفياتي في عقد التسعينات أو بما آلت إليه أفغانستان بالمساعدة التي قدمتها هي خلال تلك السنوات. كما أنها لا تستطيع أن تفخر بالشكل الذي تركت فيه أفغانستان في العام الماضي. القضية هنا ليست من كان أسوأ أو من كان أفضل. القضية هي أننا ضد قيام واشنطن بتحويل اللوم إلى أي أحد على ما تم اقتترافه في تلك السنوات العشرين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد الدخول في حوار الأخذ والرد. ومع ذلك، أريد فقط أن أقول إنه يبدو أن زملاءنا الروس مصممون، وربما بشكل يائس، على إثبات أن الولايات المتحدة عنيفة ومخادعة ومتلاعبة مثل روسيا في أوكرانيا، على سبيل المثال. لن ينجحوا أبداً في فعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المشاركين في جلسات المجلس بأن يدلوا ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، وذلك لكي يتمكن المجلس من أداء عمله في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أهنئكم وأهنئ فريقكم على رئاستكم الناجحة للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والمفصلة بشأن أفغانستان. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/692). كما أود أن أغتم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير شعب أفغانستان للأمين

وخلافا لادعاءات طالبان وعفوها العام المعلن عنه، هناك تقارير موثوقة صادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية عن ارتكابها لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقالات التعسفية واحتجاز المسؤولين الحكوميين السابقين وأفراد قوات الأمن والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمدنيين والمحتجين والأفراد المتهمين بالانتماء إلى الجماعات المسلحة وجبهة المقاومة الوطنية، فضلا عن التشريد القسري لمجموعات عرقية معينة في مختلف ولايات أفغانستان، بما في ذلك بغلان وبانشير وتخار وسربل وبخشان، وكذلك إطلاق النار على أسرى الحرب. وتشكل تلك الأعمال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب ويجوز للمحكمة الجنائية الدولية ملاحقتها قضائيا.

وتعني القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، فضلا عن قمع وسائل الإعلام، أن هناك العديد من الحوادث، بما في ذلك حالات الزواج القسري وزواج الأطفال، التي لا يُبلغ عنها ولا يُحاسب مرتكبوها. ويجب على طالبان أن توقف تلك الأعمال، التي تنتافي مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقيم الإسلامية. وتثير تلك الأعمال الخوف وتسبب حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل وتدفع رأس المال البشري إلى مغادرة البلد وتريد من تدفق المهاجرين واللاجئين.

وأود أن أشكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان على ما يبذله من جهود وتقديمه التقرير الأول عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١ (A/HRC/51/6). وأود أن أبرز أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية فعالة للإبلاغ والرصد والتحقيق لتجنب الإفلات من العقاب وكفالة استجابة أقوى لانتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان.

ففي خلال عام واحد فقط، سقطت أفغانستان، نتيجة لعناد طالبان وعدم رغبتها في التقيد بالتزاماتها ومواصلة الحكم بالقوة، في دوامة أسوأ أزمة اقتصادية وإنسانية في تاريخها، وأصبحت البلد الوحيد في العالم الذي يحرم الفتيات من كامل حقهن في التعليم وأسوأ مكان

على الفور. وينبغي السماح للمرأة بالممارسة الكاملة لحقوقها التي وهبها الله لها، وبناء قدراتها، وتقديم إسهام متساو في إعادة بناء بلدنا الذي مزقته الحرب. أدعو المجلس إلى الانضمام إلينا في هذا النداء وإلى دعم المرأة الأفغانية. وأود أن أشكر المتكلمين السابقين الذين أعربوا بقوة عن دعمهم لشعب أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال.

واسمحوا لي أن أعرب عن بالغ تقديرنا لجميع الشركاء الدوليين، وبلدان المنطقة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والجهات المانحة، والذين وقفوا إلى جانب الشعب الأفغاني خلال هذا الوقت العصيب، وعلى الرغم من كل التحديات والعراقيل واصلوا تقديم المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية لشعب أفغانستان. ونأمل أن تواصل البلدان المتعهددة تقديم الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية. فمن المهم للغاية ضمان استمرار إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق إلى جميع الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، في جميع أنحاء البلد.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن المساعدات الإنسانية ليست حلا مستداما لمنع الأزمات الإنسانية المتفاقمة أو مكافحة الفقر في الأجل الطويل. وأي نهج مستدام وطويل الأجل سينطوي على اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك استئناف المساعدات الإنمائية استنادا إلى برامج اقتصادية وإنمائية وطنية تنفذها حكومة شرعية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

لقد مضى أكثر من عام وشعب أفغانستان والمجتمع الدولي ينتظران ويتوقعان من طالبان أن تستجيب لنداءاتهما وتفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية. وتشمل هذه المسائل فتح مدارس البنات وحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين واحترامها دون أي تمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين، فضلا عن إنشاء نظام شامل للجميع وخاضع للمساءلة يقوم على سيادة القانون والعدالة وتحقيق إرادة الشعب. بيد أن ذلك لم يتحقق، وخيبت طالبان آمالنا جميعا.

وأود أن أشكر جميع الشركاء الإقليميين والدوليين على دعمهم لمطالب شعب أفغانستان ومواصلة إبراز تلك النداءات في بياناتهم وتفاعلاتهم مع طالبان.

شاملا للجميع وذي مصداقية يفضي إلى استعادة الدستور وإنشاء نظام سياسي تمثيلي.

وأؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لإنقاذ أفغانستان من الأزمة الجارية هو إنشاء نظام تمثيلي وفعال وشامل للجميع وخاضع للمساءلة، يضم مهنيين وأشخاصا موثوقين ذوي سمعة طيبة من جميع الخلفيات، وتشارك فيه المرأة مشاركة كاملة. وعليه، ندعو المجلس إلى تقديم دعمه الكامل لذلك النداء تمشيا مع الولاية التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الحالية بشأن الحالة في أفغانستان.

وأشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكامل أسرة الأمم المتحدة على البقاء وتقديم المعونة الإنسانية والمساعدة في الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية حتى الآن. ومع ذلك، نتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أقوى وأكثر فعالية في أفغانستان. وأود أن أشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية على ما تبذله من جهود لمعالجة مسألة المهاجرين الأفغان، ولكنني أود أن أدعوها إلى مواصلة السير في ذلك الاتجاه وأشدد على أن المهاجرين واللاجئين الأفغان يحتاجون إلى دعمها واهتمامها.

وأود أن أدعو مجلس الأمن إلى أن يستخدم جميع الموارد المتاحة بفعالية، بما فيها الجزاءات، لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة عمله النشط في أفغانستان والمساعدة في إيجاد حلول طويلة الأمد تتمحور حول الناس، من شأنها تحسين حياة جميع الأفغان وسبل عيشهم.

في الختام، أود أن أذكر طالبان بأنه لن يُكتب لأي نظام البقاء ما لم يحترم إرادة الشعب ويحتويها وبأن حكم البلد بالقوة والخوف لن يؤدي إلا إلى استمرار النزاع وسيجرم أفغانستان من تحقيق السلام والأمن والتنمية بصورة مستدامة. ونناشد مجلس الأمن أن يتخذ موقفا موحدا في معالجة الحالة في أفغانستان للقضاء على التهديدات الإرهابية وحماية النساء والفتيات الأفغانيات وزيادة الدعم الإنساني المقدم إلى أفغانستان والمساعدة في كفالة مستقبل شامل لجميع الأفغان

للنساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، فاقمت المخاطر الطبيعية والزلازل والجفاف، إلى جانب انهيار النظام المصرفي والحالة الأمنية غير المستقرة وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات، تلك الحالة المزرية بالفعل.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وجود الجماعات الإرهابية وعملياتها في أفغانستان، بما في ذلك تنظيم القاعدة وداعش، قد زاد إلى حد كبير من التهديدات الأمنية التي تواجه شعب أفغانستان والمنطقة وخارجها. ووجود زعيم القاعدة، الذي قُتل في كابول الشهر الماضي، دليل واضح على استمرار العلاقات مع التنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية، فضلا عن كونه انتهاكا واضحا لالتزامات طالبان بمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات الأخيرة التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على أهداف مدنية، بما في ذلك طائفة الهزارة الشيعية والهندوس والسيخ والصوفيون، تدل على عجز طالبان عن كفالة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وأود أن أؤكد أن الشعب الأفغاني ما فتئ ضحية للإرهاب في الماضي والحاضر. وأشدد على أنه لا يوجد إرهابيون طيبون وآخرون أشرار وأن الإرهاب لا يعترف بالحدود. ويجب أن ندين بصدق وبشكل جماعي كل أشكال الإرهاب ومظاهره وأن نكافحها - داخل حدودنا وخارجها - بما في ذلك أسبابه الجذرية وملاذاته وموارده المالية.

بينما تقف أفغانستان على شفا انهيار اقتصادي واسع النطاق، ثمة حاجة إلى قيام تعاون جماعي وحقيقي بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، الشعب الأفغاني، بما في ذلك طالبان، والشركاء الإقليميون والدوليون، لدعم عقد حوار وطني للتغلب على الجمود السياسي الحالي وإتاحة الفرصة لشعب أفغانستان للاتفاق على المسائل الأساسية عن طريق وضع إطار أو خريطة طريق لتشكيل نظام تمثيلي وخاضع للمساءلة يقوم على سيادة القانون والعدالة وتحقيق إرادة الشعب.

وأود أن أرحب بالبيان الأخير الصادر عن مجموعة الولايات المتحدة وأوروبا المعنية بأفغانستان، الذي أكد، في جملة أمور، أن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان يتطلب حوارا وطنيا

مشروطة بأي شكل من الأشكال. ويجب كذلك ألا تعرقل الجزاءات المفروضة على أفراد وكيانات محددة في أفغانستان التعاون الإنساني أو الاقتصادي أو الإنمائي مع أفغانستان. وينبغي ألا يكون للجزاءات تأثير على الجهود الرامية إلى تنشيط الاقتصاد الأفغاني، حيث دعا الأمين العام مرارا وتكرارا إلى اتخاذ تدابير لإعطاء الاقتصاد الأفغاني متنفسا.

فأفغانستان عضو في المجتمع الدولي ويجب على سلطات الأمر الواقع أن تعترف بتلك الحقيقة وأن تفي بالتزاماتها الدولية، ولا سيما النداءات المتكررة لتشكيل حكومة شاملة وتمثيلية تعكس بدقة مجتمع الأفغان المتعدد الأعراق. ولا يمكن ضمان وحماية حقوقهم إلا بحكومة مؤلفة من جميع الأفغان.

ويشكل الإرهاب وظهور الجماعات الإرهابية تهديدا خطيرا آخر لأفغانستان وجيرانها والمنطقة والمجتمع الدولي. إن التقارير المتعلقة بعودة ظهور الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش تثير القلق، لا سيما في ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة، التي تبناها تنظيم داعش - ولاية خراسان، خارج سفارة الاتحاد الروسي في كابول في ٥ أيلول/سبتمبر والتي أسفرت عن مقتل ستة أشخاص على الأقل من بينهم موظفان في السفارة الروسية وأصيب عدة أشخاص آخرين. ويجب على سلطات الأمر الواقع أن تلتزم بمكافحة الإرهاب وأن تكفل اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو هجوم. ويجب ألا تكون أفغانستان بعد الآن ملاذا للجماعات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة.

وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات من الأولويات. ففي كل عام، تتأثر إيران بشكل مباشر بهذا التهديد وتدفع ثمنا باهظا له. وقد اضطلعت إيران بدور نشط، على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، في مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة واستشهد خلال هذه الفترة ما يقرب من ٤ ٠٠٠ من أفراد قوات إنفاذ القانون الإيرانية، وأصيب أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص آخر.

حقا، بما في ذلك عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن من أجل إيجاد حلول مستدامة ذاتيا وطويلة الأمد لأفغانستان - أفغانستان التي تعيش في سلام داخلي وسلام مع المنطقة والعالم. فشعب أفغانستان يستحق أن يعيش في سلام وأطمئنان وازدهار.

وأختتم بياني باقتباس من سمية فاروقي، القائمة السابقة لفريق الروبوتات الأفغاني النسائي، "لا تدعوا بلدنا يصبح مقبرة لأهدافنا وأحلامنا".

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة وعلى إفاداتهم بأخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان.

لا تزال الحالة في أفغانستان تشكل تحديا، بعد مرور أكثر من عام على استيلاء طالبان على السلطة. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2022/692)، تتعامل أفغانستان مع أزمة إنسانية متصاعدة وانكماش اقتصادي كبير وتحديات مرتبطة بتشكيل حكومة شاملة وحرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم. ونظرا للظروف الصعبة، أود أن أشدد على النقاط التالية.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة أفغانستان. ويجب ألا تصرف النزاعات الأخرى الانتباه عن الحالة في أفغانستان أو تؤدي إلى تجاهلها. ولئن كانت المساعدة الإنسانية والإنمائية حاسمة لإبقاء الأفغان على قيد الحياة، فإن الحفاظ على الخدمات الأساسية وتعزيز الاقتصاد ليسا حولا طويلة الأجل ويجب أن يُكمَّلا بنمو اقتصادي مستدام.

وكما ظللنا نقول باستمرار، فإن الأصول المجمدة ملك للشعب الأفغاني ويجب إعادتها إليه بالكامل، من دون تسييسها أو جعلها

الإنسانية والمنظمات الدولية الأخرى في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب أفغانستان. وتعرب قيرغيزستان عن تضامنها مع المجتمع الدولي في التغلب على الأزمة الإنسانية وتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، نقدم دعماً لموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان الذين يواصلون الاضطلاع بالمهمة النبيلة المتمثلة في دعم الشعب الأفغاني في هذا الوقت الحرج على الرغم من كل التحديات.

وبرغم التحول المؤقت في أولويات جدول الأعمال العالمي بسبب النزاع في أوكرانيا، فإن مسألة أفغانستان تظل مهمة على الصعيدين الدولي والإقليمي. والمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في طشقند في ٢٦ تموز/يوليه، بمشاركة العديد من البلدان الرئيسية في العالم، دليل على الدور الهام الذي يضطلع به ذلك البلد فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والسلام في المنطقة مستقبلاً.

ونرحب بقرار قيادة طالبان حظر زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المخدرات. وفي الوقت نفسه، تعرب قيرغيزستان عن قلقها إزاء الهجمات الإرهابية في أفغانستان وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا، بمن فيهم الضحايا الذين سقطوا أمام السفارة الروسية في كابل. ونعيد تأكيد أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان وضمن عدم استخدام أراضيها منطلقاً أو ملاذاً لأي جماعة أو منظمة إرهابية.

وتهتم قيرغيزستان، بوصفها بلداً صديقاً تقليدياً لأفغانستان وتقع في نفس المنطقة، باستقرار وازدهار أفغانستان وستظل ملتزمة دائماً بتحقيق السلام في ذلك البلد. واستناداً إلى مبادئ إنسانية قدم بلدنا، في جملة أمور، مساعدة إنسانية للشعب الأفغاني العام الماضي. وترحب قيرغيزستان كذلك بالعفو العام الذي أعلنته السلطات الحالية في أفغانستان وتأمل أن ينفذ عملياً تنفيذاً كاملاً.

وينبغي أن تكون أولوية المجتمع الدولي الرئيسية هي استعادة الاقتصاد الأفغاني وإعادة إدماج أفغانستان في العمليات الاقتصادية الإقليمية. ومن المهم كذلك دعوة السلطات الأفغانية إلى تشكيل حكومة شاملة، فضلاً عن ضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات في التعليم والعمل والنشاط الاجتماعي.

واستخدمت إيران قدراتها ومواردها، بوصفها جارة لأفغانستان، لمساعدة شعب أفغانستان على التغلب على التحديات التي واجهها. واستضافنا ملايين اللاجئين، الذين تلقوا للأسف الحد الأدنى من المساعدة الدولية في السنوات الـ ٤٠ الماضية. وبعد استيلاء طالبان على السلطة، لم نغلق حدودنا مع أفغانستان في أي وقت من الأوقات. فظل آلاف الأفغان يدخلون إيران على نحو يومي منذ العام الماضي. ولكن، لا ينبغي أن يتحمل جيران أفغانستان، بما في ذلك إيران، كامل العبء المرتبط باستقبال اللاجئين الأفغان. فينبغي للبلدان الأخرى كذلك أن ترحب باللاجئين.

كما نرحب بتعيين السيدة روزا أوتونباييفا مؤخراً ممثلة خاصة للأمم المتحدة العام لأفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنواصل دعماً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية وتيسير العملية السياسية بين الأفغان لتعزيز السلام والاستقرار في البلد.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية جهودها لمساعدة شعب أفغانستان والعمل مع جيران أفغانستان والشركاء الآخرين لكفالة تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد أوتيباي (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية على عقد هذه الإحاطة. وأود، في الوقت نفسه، أن أشرك غيري من المتكلمين في شكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. ونعرب عن تهانينا لسعادة السيدة روزا أوتونباييفا على تعيينها ممثلة خاصة للأمم المتحدة العام لأفغانستان. إننا واثقون من أن خبرتها الواسعة في مختلف المناصب، بما في ذلك رئيسة لقيرغيزستان، ستسهم في تحقيق نتائج هامة فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة في البلد، وفي نهاية المطاف، لصالح شعب أفغانستان الشقيقة.

ونشيد كذلك بجهود الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب تنسيق الشؤون

مساعدات إنسانية واقتصادية إلى أفغانستان والإفراج عن احتياطات أفغانستان المالية، التي لا غنى عنها لإحياء نظامها المصرفي. وكما أفاد الأمين العام في تقريره (S/2022/692)، لا يزال هناك عجز قدره ٢,٥٩ بليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلن عنها.

ويمكن أن يوفر الاستئناف المبكر لأنشطة إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع الترابط الإقليمي مع وسط آسيا الجاهزة للتنفيذ، فضلا عن مد الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان إلى أفغانستان، طريقا للنمو الاقتصادي ولتحقيق الاستقرار في البلد. ولكن ذلك، يتطلب أموالا واستقرارا ماليا. وينبغي الإفراج عن احتياطات أفغانستان الوطنية المجمدة وتوجيهها من خلال المؤسسات الأفغانية، وهو ما من شأنه أن يسهم في إنعاش اقتصاد أفغانستان ونظامها المصرفي. ومن دون هذا، لا يمكن للتجارة أن تتم بفعالية ولا يمكن توقع الاستثمار. وفي غياب هذه الظروف، ستظل أفغانستان تعتمد على الدعم المعيشي الخارجي وستكون في خطر دائم من الانهيار الاقتصادي.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعليم الفتيات، لا تزال بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها باكستان، تعمل من خلال إجراء محادثات بين طالبان ووفود العلماء المسلمين لإيجاد سبل ووسائل لمعالجة مسائل الشريعة الإسلامية وتفسيرها، ولا سيما بهدف تيسير الأفاق التعليمية للنساء والفتيات الأفغانيات. ويحدونا الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم من خلال هذه العملية إذا ما تمت بصبر ومثابرة. وفي الوقت نفسه، تذهب جميع الفتيات المقيمات في مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان وعددهم أربعة ملايين لاجئ إلى المدارس والكلية، ونعلم أن العديد من الأفغان يرسلون بناتهم للالتحاق بالمدارس في باكستان.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية المؤقتة لتشجيع عودة المسؤولين الأفغان السابقين إلى البلد وإعلان العفو العام عنصران ينبغي البناء عليهما من أجل بلوغ هدف تعزيز شمول الجميع في حوكمة أفغانستان.

وبالنسبة لباكستان ولمعظم المجتمع الدولي، فإن الشاغل الأكبر هو أعمال الإرهاب النابعة من أفغانستان وتلك التي تقع داخلها.

وقد أقامت قيرغيزستان حوارا مع حكومة أفغانستان الحالية وما زالت تتفاعل معها بشأن مختلف المسائل.

ونأمل أن يمضي المجتمع الدولي قدما بطريقة منسقة بشأن المسألة الأفغانية وأن يتعاون بنشاط مع بعضه البعض، وخاصة مع بلدان المنطقة، بغية كفالة تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد وتزويد الشعب الأفغاني بالمساعدة الإنسانية والاقتصادية اللازمة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يهنيكم وفد باكستان، سيدتي الرئيسة، والوفد الفرنسي، على رئاستكم الناجحة جدا لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن ممتنون أيضا لكم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، ونود أن نشكر نائب الممثل الخاص للأمين العام بوتزل والسيدة والي والسيدة كوفي على الإحاطات التي قدموها اليوم. وأود أيضا أن أعتم هذه الفرصة لأهنئ السيدة روزا أوتونباييفا (قيرغيزستان) على تعيينها ممثلة خاصة جديدة للأمين العام في أفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تشكل أفغانستان اليوم تحديا فريدا من نوعه. ويعاني نحو ٩٥ في المائة تقريبا من الأفغان البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة من العوز فعليا في غياب اقتصاد جيد الأداء أو نظام مصرفي يسمح للأفغان العاديين بكسب لقمة العيش أو يمكنهم من بناء مستقبل أفضل. وتود باكستان أن ترى في أفغانستان بلدا ينعم بالسلام داخليا ومع العالم ويحترم ويرعى جميع مواطنيه بغض النظر عن نوع الجنس والعرق والدين. إن قيام دولة يسودها السلام والازدهار ومرتبطة بالعالم في أفغانستان أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وثمة مصلحة حيوية لباكستان، كدولة مجاورة، في إرساء السلام والاستقرار في أفغانستان. ونقود الجهود الإنسانية لمساعدة إخواننا وأخواتنا الأفغان في حالتهم الراهنة. ويجب أن نتجنب حربا أهلية أخرى أو تزايد الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات أو تدفق لاجئين جدد، لا يستطيع أي من جيران أفغانستان استيعابهم. وتحت باكستان المجتمع الدولي على تلبية نداء الأمين العام بتقديم ٤,٢ بليون دولار في صورة

طريق عملية لبلوغ الأهداف التي يسعون إلي تحقيقها: حقوق الإنسان وشمول الجميع ومكافحة الإرهاب. ويتضمن اتفاق الدوحة الذي تعرض لكثير من الانتقادات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن نفسه منذ ذلك الحين عناصر يمكن أن توفر خريطة طريق من هذا القبيل نحو تطبيع الأوضاع في أفغانستان.

وتأمل باكستان أن تواصل الممثلة الخاصة الجديدة للأمن العام الحفاظ على تعاون البعثة البناء مع الحكومة المؤقتة وإيجاد حلول عملية للتصدي للتحديات التي نواجهها في أفغانستان.

ومن أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفغانستان، يظل الانخراط المستدام السبيل العملي الوحيد للمضي قدماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نأمل في إعادة العمل بالاستثناءات من حظر السفر على الفور. وستواصل باكستان مساعيها لبناء السلام وإعادة الأوضاع الطبيعية في أفغانستان في إطار صيغة جيران أفغانستان المباشرين الستة بالإضافة إلى روسيا وداخل منظمة التعاون الإسلامي وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومع الاتحاد الأوروبي ومع البلدان الصديقة الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

والزيادة الأخيرة في عمليات القتل والتفجيرات التي تستهدف الشخصيات البارزة، بما في ذلك ضد السفارة الروسية، مدعاة للقلق بشكل خاص. وإذا فشلنا في إيجاد حلول اقتصادية ضرورية ومستمرة على المدى الطويل للشعب الأفغاني والسلطات الأفغانية في كابول، فهناك خطر من أن تكتسب الجماعات المناهضة لطالبان، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مزيداً من القوة في البلد.

ونتوقع من طالبان أن تمنع استغلال أراضي أفغانستان لتنفيذ أعمال إرهابية ضد الدول المجاورة أو ضد أي بلد آخر. وعلى وجه الخصوص، فإن القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، أي داعش، وحركة طالبان باكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية والحركة الإسلامية لأوزبكستان، وكذلك تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، يكتسي أهمية حيوية لباكستان. وسندعم جميع الجهود المخلصة لتحديد هذه الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، مع الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية.

ويجب أيضاً كبح دور المخربين الذين يرغبون في المساعدة والتحريض على الإرهاب ضد باكستان انطلاقاً من الأراضي الأفغانية ويجب تفكيك الشبكات الإرهابية التي أنشأوها في أفغانستان والمنطقة. كما إن جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها طالبان معرضة لخطر الانتكاس في غياب وسائل بديلة لدعم سبل العيش.

وتعتقد باكستان أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وضع خريطة